







سیاست و بعض فتاوی



109



من كلام بعضهم

ولو شئت أبكي دما البكيتيه • ولكن ساحة الصبر اوسع

ولهم ايضا

ويكفيك قول الناس فيما ملكته • لقد كان هذا مرة لفات

سئلة افتائية

بربلده ده واقع مسجد شريفه امام اولان زيد فوت اولوب عمرو
آستانه ده عرض حال ايدوب امامي كندويه توجيه وبرات ايندر
دكن صكره بلده مزبوره يه واروب امامت ايدوب اقتدائي منا في
سوحالي يوغين جماعتن شوقدر نفر كمنه لربلده مزبوره •
قاضيه واروب عمروي استمرز بكر مختار مزدرد يوب عرض طلب
ابتد كرنده قاضي بوموال اوزره عرض و يروب بعض اشخاص دحي
محض ايتسه لر اول عرض و محضه اعتبار اولوب عمر و امامتدن

عزل اولنوري **الجواب** الله اعلم اولنماز

في التعزير

محاسدن غرويش وظولته يا يوب و تمويها اعردوب
اوزرينه سكه سلطانيه الفاظني تزويرا يا زوب
يسكوك كمشدر ديو خلقه ويروب بووجه اوزره

قلب زلك صنعتني اشلين كمنه لره شرعانه لازم اولور

الجواب تعزير شدديد و حبس مديد لازم اولور

صورت مزبوره ده ذكر اولنان قلب زلك ايدن كمنه كرك

وجه محتررا و زره حكم شرعري معتبرات فقهيه دن فتا واي

عتا بيته و فتا واي تترخاينه ده مسطورا يكن مقدما بعض

فحولدن استفتا اولند فده جوابنده قلب زلك قتلري

خصوصنده معتبرات فقهيه ده بر مسئله كورلما ميكن قتلرينه

افتا ميكن اولما مشدر لكن مزبور لك كركي كبي تفتيش

اولنور اول صنعت خبيثه ئي كندولر اشلدوكي ظاهر و محقق

اولور سه شر و فساد لر دفع اچون امر اولي الامر ايله

قتلري مشر و عدور ديو محتررا يكمين اول صنعتي اشلينردن

نچا كمنه لر اخذ و قتل اولمش اول جواب مذكوره اعتبار

اولنوب مزبور لك قتلرينه شرعما ساعده اولنوري

الجواب الله تعالى اعلم اولنماز

ويكره ان يلقي في النحاس دواء فيبيضه ويبيع بحساب

الفضة وكذا ضرب الدراهم في غير دار الضرب وان كان

جياذا واما الوصاغ الفضة لاهل و يلقي فيه النحاس فلا بأس به

من الفتاوى القابليه من كتاب الاستحسان

ويكره ان يلقى في النحاس دواء فيبيضه ويبيع بحساب الفضة اما
لوصاع الفضة لاهله ويلقى فيه النحاس فلا بأس به واما البيع اذا
بداله فلا وكذا ضربا لدرهم في غير دار الضرب وان كان جيادا
من تانا رخاينه في اخر كتاب الكراهية قبل كتاب النجوى
وفي المحيط من المشايخ من قال بصحة الاقرار بالسرقة مكرها وعن الحسن
بن زياد انه يحل ضرب السارق حتى يقر وقال ما لم يقطع اللحم لا يظهر العظم

من احراه البرازية

برطايقة سلطان عادل اطاعتندن خروج ايدون بعض قلاعه
متولى اولوب عسكر جمع ايدوب وبعض بلاد اهلنه مال صالوب
جبر ايله الوب قتاله مباشرة ايلسه لرائله اختياريه مال ويروب
معاونت ايدنلر يا قولي ايله وبافعلي ايله معاونت ايدنلر وبابونلر
قلج چكمك حلال دكلدر دينلر دخي انلر حكمنده اولوب قتاللري
وقتللري شرعا حلال اولور **الجواب** ما لي ايله وقولي ايله
وفعلي ايله معاونت ايدنلر انلر جمعيتلر نده بيله اولميجو ضرب
شديدن صكره توبه لري وصلا حلي ظاهر ولنحيه دكين حبس
اولنق واجبد راما انلر قلج چكمك حلال دكلدر دينلر نصقل عظميه
انكار ايدوب اجماع اصحاب عظامه مخالفت ايتكله كاف اولوب قتللري حلال
اولور **احمد بن طمان**

بادشاه اسلام وامام كافة انا ماولان خليفة الله خلد خلافته
حضرتلرينك طاعتندن خروج ايدوب عسكر جمع ايتد كدن صكره
امر حق اوزره جماعت مسلمينه عوده دعوت اولنوب اطاعت ايتد كونلر
تكرار جمعيت ايدوب مسلمينه صالونلر صالوب نجه نفوس بغير حق
قتل ايدوب نجه اموال غارت ايدن طائفه يه ومن بورلره باش اولانه
شرعانه لازم اولور **الجواب** جمله سي اهل نار لردر قتاللري
لازمدر مقتول اولنلري غسل اولنار ونمازلري قلنماز باشلري اولان
ملعون اشدد عذابيله قتل اولنق لازمدر معانله ايدن اهل
اسلامدن قاتل اولنلري غازي مقتول اولنلري شهيددر عامه
انام وكافة اهل اسلامه امام حقه اعانت واجبددر قادر اولوب
تھاون ايدن ظالم و آشدر زير صنع **الله عفى عنه**
قال رحمه الله تعالى ومن خنق في المصر غير مرة قتل به يعني سياسة
لانه ذو فتنه شاع في الارض بالفساد قتلله الامام دفعا
لشره وفتنه عن العباد وفي قوله غير مرة اشارة الى انه لا يقتل الا
اذا تكرر منه وهي مسألة القتل بالمشغل على ما تجي في موضعها ان شا
الله تعالى ومن السياسة ما حكى عن الفقيه ابي بكر الاعمش ان
المدعي عليه السرقة اذا انكر فللام ان يعمل فيه با كبر رايه

فان غلب علي ظنه انه سارق وان المال المسروق عنده عاقبه ويجوز
ذلك كما لو رآه الامام جالسا مع الفساق في مجلس لشراب وكما
لو رآه يمشي مع السراق ويغلبه الظن اجازوا قتل النفس كما اذا
دخل عليه رجل شاهرا سيفه وغلب علي ظنه انه يقتله من التبيين
شرح الكنز **للامام الزبلي** لا اي لا ينقض عهده ان امتنع عن الجزية
او زني بمسلمة او قتل مسلما **درر وعمر مسئله**

دخل عصام ابن يوسف علي الوالي فاتي بسارق فانكر فسال
فقال اليمين علي المنكر والبينة علي المدعي فقال الامير هاتوا بالسوط
والعقابين فما ضرب عشر حتى اقر واتي بالسرقة قال عصام سبحان
الله ما رايت ظلما اشبه بالعدل منه **بن ازينة من كتاب السرقه**
وحكي ان عصام بن يوسف دخل علي امير بلخ فاتي بسارق فانكر
السرقة فقال الامير لعصام ماذا يجب فقال علي المدعي البينة وعلي
المنكر اليمين فقال الامير هاتوا بسوط فما ضرب عشر حتى اقر
واحضرا لمشروق فقال عصام ما راينا جورا اشبه بالعدل من هذا
من شرح الوقايه كل ارض فتحت عنوة لا يترك فيها بيعة
ولا كنيسة ولا بيت نادر واعترض علي الامام الحلواني والامام
الشرحسي بان بخارا وسمرقند فتحتا عنوة فكيف ترك

البيع فقالا اهلها كانوا مجوسيا واليهود والنصارى كانوا متقهورين
تحت ايديهم بالامان والقهر لا يرد علي المتقهور فلماذا ترك البيع
واما بيت النار للمجوس لا يترك البيعة لان القهر ورد عليهم فعلي
هذا يترك البيع بخوارزم لانها فتحت صلحا **بن ازينة من فصل**

العشر والخراج والجزية من كتاب الزكوة

زيد مسلمك عمرو ذقي ايله دعوا سي ولغله عمرو ي شرعه احضار
ابحون قاضيدن مراسله الوب مراسله ي عمره كوسترد كده
عمرو زبده مراسله ي دلده ذكريله كجرديسه عمره نه لازم اولور

الجواب تغزير شديد وجبس **زيد قولي عمرو ي**
خصوصك تمشيتي بكون رشوة طريقه بكرة ويرد كد نكده
بكر عمرو ي زيدك اذ نسرا عتاق ايلسه زيد عتقي مجيز اوليوب
عمرو ي استرقاقه قادرا اولوري **الجواب** **اولور**

مع سس لسير الكبير الرشوة لا تملك من هبة القنية
في باب الاباحه **قلب زلركن** قتلي خصوص صنده معتبرات
فقهيه ده بر مسئله كورلما مكن قتل لرينه افتا مكن اولما مشدر
لكن مزبور لركر كي كي تفتيش اولوب اول صنعة خبيثة
كند ولرا سلدو كي ظاهر ومحقق اولور سه سر لريني

دفع ایچون قتلترینده فرمان بیوریلده باس یوقدر امانیا نلرنده
واولرنده ایچق قلب ایچه بولوب علایم وآلات بولماسه
واحوالترین خبر ویرکسنه لر دخی اولماسه تعزیر شدیدی و حبس
مؤبددن غیري جزا جائز دکدر **حرره البده علی سلمه الله سالی من خطه الشریف صح**
زیدخاسدن غروش واقچه یا پوب و تمویها اغردوب و اوزرینه
سکه سلطانیه الفاظنی تزویرالزوب مسکوک کشدر دیو عباد
الله خدعه ایله الادوب ساعی بالفساد اولدیغی ظاهر و متحقق
اولسه زیدک شر و فسادنی دفع ایچون امر ولی الامر ایله قتلی
شروعدر **له ایضا سلمه الله من خطه الشریف صح**
زید ذمی هندسلمه نک کیجه و کوندز آشکاره برکزار ایله وآلات
فسق ایله بشتی الی بیلدن بروخانه سنه کیروب جیعوب
فسق وزنا ایلدکلرینه اهل محله نک اعیان و اشراقی ظن غالبی
اوزره زنا قصدینه کیروب چغدوغنه شهادت ایلسه لر ظن
غالب اوزره اولان شهادتله شرعا قتلری جائز اولور عی
بیان بیوریلوب مثاب اولنه **الجواب** اولماز مختلریک
بعضی شی اولور دیو جواب یا زوب امام زلیعی حضرت یلرینک
شرح کنزده

وبغلبه الظن اجازوا قتل النفس قولنی نقل یازدوغی خطافا حذر
امام زلیعی حضرت یلرینک غلبه ظن ایله قتل نفسی جائز کور مشلر
دید و کندن مراد مبیح قتل اولان معنایه غلبه ظن اولیجک
مبیح قتل مرکب اولانی قتل ایلمک جائز کور مشلر دیمکدر کلام مسطور
عقیده کما اذا دخل علیه رجل شاهراً سيفه وغلب علی ظننه
انه یقتله قولیه ایراد ایتدوکی تمثیل اشو معنایه دال اولدوغی
اظهر من الشمس درنه آن که اگر حدّا و اگر قصاصا قتلدر مجرّد
غلبه ظن ایله جائز اوله حد و قصاص شهادت ایله مندری اولدوغی
خود عامّه کتب فقهیه ده مبین در زید ذمینک هنده زنا
ایتدوکی مثبت اولسه دخی بطریق الرجم قتل یوقدر ایچق یوز
جلده ضرب اولور زینا سناط احصانک بری داخی اسلامدر
وذقی داخی مسلمیه زنا ایتمک ایله عهده منقضا و لما زکه قتلی
جائز اوله مکر سلطان ظل الله حضرت یلری و یا خود و کیلی دفع
شر و فتنه ایچون زید مزبورک قتلی رائی کوروب سیاست
قتل ایلیه کتب الفقیر عبد الله المفتی سیرای
عفی عنه اللهم اکفنا ما اهتمنا
امین من امر الدنیا والاخرة

زيد بردخي اگر شراب و عرق اچر سم عورتتم باين طلاق بوشا ولسون
 ديدك دتصكره اكشي بوزة اچسه زوجه سنه طلاق مزبور واقع
 اولور **في الجواب** اولور مسكر اوليحق شراب دينور كتبه الفقير صنع
 الله عفى عنه زيد مقتول اولند قده ديتي نه مقدار اچمه در بيان
 بيوريله **الجواب** حالا امر سلطاني ايله كسيلن جديد اچمه دن
 يوزيك اچمه در **ما قول** امام الهدي و علامة الوري و افضل
 ارباب النهي لزال مؤيداً بتاييده تعالى في الآخرة و الاولى في رجل
 افترى على آخر مسلم ليس له ملابسة بما اتهم به اصلاً فاذا ايلزم المفتري
 المزبور افتونا ما جورين من فضل الشكور **الجواب** يلزمه
 الاتم العظيم ويستحق التعزير على الوجه القويم **حرره الفقير محمد**



هذه رسالة جمعها الامام المستفي عن الاطناب في الالقاب
للمرحوم شيخ محمد افندي ابن الياس الشهير بجور زاده
متعه الله تعالى في الجنات بالزيادة امين **الفصل الاول**
في الفرق بين الحد والتعزير **الفصل الثاني** في ان التعزير
يسقط بالتوبة والتقدم **الفصل الثالث** في ان التعزير بالمال
الفصل الرابع في الحنفية اذا انتقل الى مذهب الشافعي
الفصل الخامس في كيفية التعزير ومقداره **الفصل**
السادس فيما ثبت به التعزير **الفصل السابع** في
شاهد الزور وما يصنع به **الفصل الثامن** في اللوطي
وواطئ البهيمة **الفصل التاسع** في الساحر وما يصنع به
الفصل العاشر في الشهادة على التعزير **الفصل الحادي عشر**
في الاقرار التي توجب التعزير **الفصل الثاني عشر** في الاقوال
التي لا يوجب التعزير **الفصل الثالث عشر** في الاقوال
التي توجب التعزير **الفصل الرابع عشر** في ضرب الرجل امراته
والمولي عبده والمعلم الصبيان **الفصل الخامس عشر**
في المتفرقات **الفصل لاول** في الفرق بين الحد والتعزير
اعلم ان التعزير ناديب دون الحد واصله من العذر
معنى

بمعنى الرد والروع والتعزير في جنابة ليس بموجب للمحد
وفي نصاب الاحساب الفرق بين الحد والتعزير من وجوه **احدها**
ان الحد مقدر والتعزير مفوض الى رأي الامام **الثاني** ان الحد
يندرئ بالشبهات والتعزير يجب مع الشبهات **الثالث** ان الحد
لا يجب على الصبي والتعزير يشرع عليه وفي الهداية لان التعزير
حق العبد ولهذا يضرب الصبي وحق الشرع موضوع عنه اقول وعن
الترجماني البلوغ يعتبر في التعزير **الرابع** الحد يطلق على الذي ان
كان مقدر والتعزير لا يطلق عليه لان التعزير يشرع للتطهير و
الكافر ليس عليه من اهل التطهير وانما يستمى في حق اهل الذمة
اذا كان غير مقدر عقوبة اقول يمكن الفرق بينهما بان اقامة
الحد مختص بالامام والتعزير غير مختص به فان الزوج يؤدب
المرأة والمولي يؤدب العبد ولوراي انسان انسانا يفعل
منكر كان له ان يمنعه وينهاه ويضربه ويؤدبه ان كان
لا ينزجر لا بالمنع ولا باللسان ولهذا لا يقيم المولي الحد على
عبده الا باذن الامام وبان الحد لا يجب على الامام الذي
ليس فوقه امام يعني الخليفة وبان الرجوع يعمل في الحد
ولا يعمل في التعزير وبان في الحد يحبس المشهود عليه حتى يسأل

من المشهود ولأن الحبس ليس من الحد وفي التعزير لا يحبس حتى
يسأله عن الشهود وبأن للسلطان يجوز أن يترك التعزير ويجوز
التشفع فيه وفي الحد ولا يجوز لقوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة
في دين الله **الفصل الثاني** في أن التعزير هل يسقط بالتوبة ..
والتقادم أم لا وفي البيضة ذكر الثعالب في الأشربة ويضرب المسلم
ببيع الخمر ضربا وجيعا بخلاف الذمي حتى يتقدم عليه فإن باع
في المصر بعد التقدم ثم أسلم لم يسقط الضرب قلت وهذا دليل
على أن التعزير لا يسقط بالتوبة **وذكر** في مشكل الآثار في
المجلد الرابع إقامة التعزير للإمام عند أبي حنيفة وأبي
يوسف ومحمد والشافعي والعقوب إليه أيضا قال الطحاوي
وعندي أن العفو ثابت للذي جني عليه لا إلى الإمام وقدره
غاية التعزير هناك قلت والحد أيضا لا يسقط بالتوبة فإنه
ذكر في الجامع الصغير في نصراي قذف مسلما فضرب سوطا
واحدا ثم أسلم فضرب تسعة وسبعين جازت شهادته ونص
الصغير في شرحه لهذه المسئلة أن الحد لا يسقط بالتوبة
وسئل الحسن بن علي عن الحد أيضا هل يسقط بالتوبة سوي
حد قطاع الطريق فقال لا وسئل عن التعزير أيضا هل يسقط
بتقادم.

بتقادم العهد فقال لا **قل** وهل فيه فرق بين الذي يجب حق الله
تعالى وبين ما يجب للآدمي فقال لا وفي القنية وفي مشكل الآثار
وأقامة التعزير إلى الإمام عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
والشافعي والعقوب إليه أيضا قال الطحاوي وعندي أن العفو
ثابت للذي جني عليه لا إلى الإمام قال علي رضي الله عنه ولعل
ما قالوا أن العفو إلى الإمام وذلك في التعزير الواجب حقا لله
تعالى بأن ارتكب منكرا ليس فيه حد مشروع من غير أن
يجني على نسان وما قال الطحاوي إذا جني على نسان ثبت
في السير الصغير أن التعزير إلى الإمام كما ذكره الطحاوي **وفي المجتبى**
وأقامة التعزير فقيل لصاحبه كالقصاص وقيل للإمام لأن
صاحب الحق قد يسرف فيه عنيفا بخلاف القصاص وقيل
للإمام لأن صاحب الحق قد يسرف فيه عنيفا بخلاف القصاص
لأنه مقدّر بخلاف التعزير الواجب حقا لله تعالى حيث يلي
أقامة كل أحد بحكم النيابة عن الله تعالى وفي فتح القديم
ثم التعزير فيما شرع فيه التعزير إذا رآه الإمام واجبا وهو قول
مالك وإسحاق رحمهما الله تعالى وعند الشافعي ليس بواجب
لما روي أن رجلا جاء إلى النبي عليه السلام وقال إني لقيت

امراة فاصبت منها ما دون ان اطأها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصلت ههنا فقال نعم فتلا عليه ان الحسنات يذهبن السيئات وقال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم في الحكم الذي حكم به للزبير في سقي ارضه فلم يوافق عرضة ان كان ابن عمك ففضبه صلى الله عليه وسلم ولم يفزرة والثاني ما كان منصوفا عليه من التعزير كما في وطني جارية امراته او جارية مشتركة يجب امثال الامر فيه وما لم يكن منصوفا عليه اذا راى الامام بعد جبانة هوى نفسه المصلحة او علم انه لا ينزجر الا به وجب لانه زاجر مشروع الى الله تعالى فوجب كالتحد وما علم انه انزجر بدونه لا يجب وهو محل حديث الذي ذكر للنبي عليه الصلوة والسلام ما اصاب من المرأة فانه لم يذكره للنبي صلى الله عليه وسلم وهو نادم منزجر لان ذكره ليس الا الاستعلام بوجبه ليفعله معه واما حديث الزبير فالتعزير الحق ادهي هو النبي عليه السلام ويجوز تركه ولا يخفى على احد انه ينقم الى ما هو حق العبد وما هو حق الله تعالى فحق العبد لا شك في انه يجري فيه ما ذكر واما ما وجب منه حق الله تعالى فقد ذكرنا انفا انه يجب على الامام ولا يحل له تركه الا فيما علم انه انزجر الفاعل قبل ذلك ثم ما يجب ان

ان يتفرع عليه انه اثباته بمدح بشهد به فيكون مدعيا شاهدا ان كان منه اخر فان قلت في فتاوى قاضيان وغيره اذا كان المدعي عليه ذامروة وكان اول ما فعل يوعظ استحسانا فلا يفزرفان عاد وتكر منه روي عن ابي حنيفة انه يضرب وهذا يجب ان يكون في حقوق الله تعالى فان حقوق العباد لا يتمكن القاضي فيها من اسقاط التعزير قلت يمكن ان يكون محله ما قلت من حقوق الله تعالى ولا مناقضة لانه اذا كان ذامروة فقد حصل تعزيره بالجر الى باب القاضي والدعوى عليه فلا يكون مسقطا لحق الله تعالى في التعزير وقوله لا يفزر يعني بالضرب في اول مرة فان عاد عزز

من رخص العلماء وزينة الفقهاء
 وحديث هذا الحديث
 في كتاب من علماء وزينة الفقهاء
 المسحوب عن ابي بكر بن عبد الله بن
 هكذا وروي عن ابي بكر بن عبد الله بن
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في مقام علي بن ابي طالب
 في بيان لاله الا انت استغفر الله له والذين
 واشهد ان لا اله الا الله
 في رواية وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في رواية عن زيد بن ارقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقال يا رسول الله اني لقتل الرجل بالسيوف والدم
 بها وفعلت كما لم يفعل الرجل عليه السلام
 وانا نادم فماتوا بيني وبينك
 جدد الوضوء وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال للرسول الله صلى الله عليه وسلم
 اولئك عامة فماتوا بيني وبينك
 عامة ثم قال ما من مؤمن او مؤمنة
 يذنب ذنبا ثم يقدم فتوقضا وصلى
 الاعف الله تعالى له ثم تلى هذه الآية
 اقم الصلوة طم في النهار والليل
 الدليل ان الحسنات يذهبن السيئات
 من رخص العلماء وزينة الفقهاء



بالضرب ويمكن كون محله من آدمي من الشتم وهو ممن يجب تعزيره
بما ذكرنا قول هذا السؤال والجواب لم يستقيما علي رواية الظهاوي ان
الغفول امام سواء كان من حقوق الله او من حقوق العباد فتأمل
الفصل الثالث في التعزير بالمال وفي الظهيرية ولم يذكر محمد رحمه
الله في شيء من الكتب التعزير باخذ المال وقد روي عن ابي يوسف
ان الزجر والتعزير من السلطان باخذ المال ان رأي القاضي والوالي
جاز ومن جملة ذلك الرجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال
وفي خزائنة المفتين وقيل التعزير من السلطان باخذ المال جائز
وفي البرازية والتعزير باخذ المال ان رأي المصلحة فيه جاز وقال
مولانا خاتمة المجتهدين مولانا ركن الدين ابو يحيى الخوارزمي
ومعناه انه باخذ ماله ويودعه كما عرف في حيول البغاة وسلامهم
وصوبهم الامام نصير الدين التمرناشي وقالوا ومن جملة ذلك من
لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال **وفي** المجتبى عن ابي يوسف
رحمه الله تعالى التعزير من السلطان باخذ المال جائز ولم يذكر
كيفية الاخذ وراي ان ياخذها فمكسها فان ايسر عن توهم
يصرفها الي ما يرى **وفي** شرح مشكل الاثار التعزير بالمال كان في ابتداء
الاسلام ثم نسخ **فان قلت** في فتاوي قاضين خان وغيره ان الامام
والقاضي

بما ذكرنا قول هذا السؤال والجواب لم يستقيما علي رواية الظهاوي ان

والقاضي اذا صالح شارب الخمر علي ان ياخذ مالا ويعفو عنه لا يصح
الصلح ويرد المال علي شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرفع او بعده
قلت هذا في حد الشرب لا في التعزير فلا مناقضة **وفي** التاتارخانية لوراه
خالساع الفساق في مجلس الشرب ولا يشرب يعزره القاضي ومن جملة
ما يعزره ياخره باخراج المال الله اعلم **الفصل الرابع** في الحنفى اذا انتقل
الي مذهب الشافعي هل يعزرا ولا وفي السراجية من ارتحل الي مذهب
الشافعي يعزروا وحكي ان ابا حفص ابن عبد الله ابي حفص الكبير البخاري
ارتحل الي مذهب الشافعي لكثرة بر الشفعية فامر بالتعزير والتقى
عن البلد **وفي** البرازية وسئل شيخ الاسلام عطاء بن حمزة عن شفعوي
صار حنفيا ثم اراد العود الي مذهبه الاول فقال الثبات على مذهب
الامام الاعظم رحمه الله تعالى خير واولي وهذه الكلمة اقرب الي الالة
محاله البعض من انه يعزرا شد التعزير لا انتقاله الي المذهب الا دون
النسبة سئل عن شفعوي صار حنفيا ثم اراد ان ينتقل الي مذهب الشافعي
هل له ذلك فقال الثبات على مذهب ابي حنيفة خير واولي وقال وهذه
الكلمة اقرب الي الالة **واوفق** مما اجاب القاضي الامام ابو الحسن الما
تريدي عن هذه المسئلة يعزرها هذا الياس المدتد شد التعزير حتي يترك
هذا المذهب الردي ويرجع الي المذهب السديد **وفي** جواهر الفتاوي

بما ذكرنا قول هذا السؤال والجواب لم يستقيما علي رواية الظهاوي ان

قال حنفي انتقل الى مذهب الشافعي قال فخر الدين اكرابن مردعامي است
ساقط القول والشهادة شود از همه فاسدان برید باشند و اكرابن
اهل علم باشد مبتدع وضال گردد و واجب بود منع و زجر **وحكي** ان رجلا
من اصحاب الجماعة خطب الى رجل من اصحاب الحديث ابنة في عهد الشيخ
ابي بكر الجرجاني قال لي الرجل ان يزوجك الا ان يترك مذهب بذهب
اصحاب الحديث فيقرأ خلف الامام ويرفع يديه عند الاخطا ونحو ذلك
فاجاب الى ذلك فزوجه فقال الشيخ في مجلس العقد بعد ما سئل عن
الحادثه وبعد ما اطرق رأسه وسكت ثم قال النكاح جائز ولكني اخاف
على هذا الرجل ان يذهب ايمانه عند التزع فقيل له ولم ذلك قال لانه
استخف بمذهب الذي حق عنده وتركه لاجل سرية جيفة منتنة
واخذ مذهبها هو حق عنده ليس بحق افلا اخاف على ايمانه لاستخفافه
بدينه قال ولوان رجلا من اهل الاجتهاد يرى في مسألة او اكثر
منها باجتهاده لما وضع له في دليل الكتاب والسنة او غيرها
من الحجج لم يكن ملوماً ومذموماً بل ناجوراً ومحموداً وهو في سعة
منه فاما الذي لم يكن من اهل الاجتهاد فانتقل من قول الى قول
من غير دليل لكن لما يرغب من غش وشهوة فهو المذموم الا انتم
المستوجب للتأديب والتعزير لارتكابه منكراً في الدين واستخفافه
بدينه

الانتقال من قول الى قول
موجب للتعزير

بدينه ومذهبه **حتى حكي** ان رجلا في عهد الشيخ ابي حفص الكبير
ترك مذهبهم وكان يقرأ خلف الامام ويرفع يديه عند الركوع ونحو ذلك
فأخبر الشيخ بذلك فعنفه وامر السلطان حتى امر الجلاذ بان يضربه با
سياط حتى دخل ناس على الشيخ فشفعوا وادخلوه عليه فعرض عليه
ما يجب عرضه من باب الضرب ثم خلى سبيله **وفي** جواهر الفتاوى
حنفي انتقل من مذهبهم الى مذهب الشافعي فقال له احديا مرتد قال
فخر الدين لا ياتم القائل ولا شئ عليه وان كان هذا لا تداد ليس بموجب
للتكفر **وفيه** ايضا حنفي انتقل من مذهبهم الى مذهب الشافعي هل يقال
له انه ارتد وهل يقبل شهادته قال لا ينبغي ان يقال ذلك لانه لا يخرج
به عن الاسلام اما الشهادة فان كان ففيها ادي اجتهاده الى ذلك
فهو متدين يقبل شهادته وان انتقل اليه لقلته مبالاته في الاعتقاد
والجراة على الانتقال من مذهب الى مذهب كما يقول من يميل ظنهم
اليه لغرض يحصل فانه لا يقبل شهادته وفيه ايضا **وحكي** ان رجلا
من اصحابنا كان يختلف الى محمد بن نصر المرقدي المحدث وكان يكتب
منه الحديث مما على وكان محمد بن نصر يعظمه ويحمله فانشأ هذا
الرجل يرفع يديه في الصلوة فذكر ذلك للشيخ فكان يستخفى بالرجل
بعد ذلك قال اما استخف به لاستخفاف الرجل بدينه ومذهبه

في جواهر الفتاوى
في حنفي

وترك مذهباً قد صح عنه منذ سنين من غير حجة فتأمل ما قلته لك وهو
ان الرجل ان ترك مذهباً قد صح عنه ميلاً الى الدنيا وما ينال من عرضها
لحقه الوعيد الشديد **الفصل الخامس** في كيفية التعزير ومقداره **وفي**
الخلاصة التعزير على رابع مراتب تعزير اشرف الاشرف كالفقهاء والعلوية
وتعزير الاشرف كالدعا عنه **وتعزير اوساط الناس** **وتعزير الخناس**
اشرف الاشرف كالاعلام لا غير وهو ان يقول القاضي بمعنى أنك تفعل
كذا **وفي** تعزير الاشرف الاعلام به الجرائي باب القاضي تعزير الاوساط
وهم السوقيّة **وتعزير الخائضين** الاعلام والجتر والضرب والحبس في ذلك
وفي شرح الطحاوي للوبري وهذا اذا نذر منهم اما اذا كثر الحق حكمهم
بحكم الارذال والسقاط **وفي** المجتبى وتعزير الامراء والقواد والرهبا
قبل بالاعلام والجرائي باب القاضي والخصومة في ذلك **وفي** المحيط
ثم قد يكون التعزير بالحبس وقد يكون بالصفع وتعيك الاذن
وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب **وفي** الهداية وان
لا يبالى الامام ان يضم الى الضرب في التعزير بالحبس فعل لانه صلح تعزير
او قد ورد الشرع به في الجملة جاز ان يكتبي به فجاز ان يضم اليه
وفي الدرر وصح ضربه مع حبسه اذا احتيج الى زيادة تأديب
وفي الحانية **وفي** نوادر ابن رستم عن محمد بن رجل يشتم الناس
وهو

المراد بالاشرف
المراد بالاشرف

المراد بالتعزير
المراد بالتعزير

وهو محترم له مروءة يوعظ ولا يحبس وان تكرر ذلك يؤدب وان كان
شأنه بالحبس يضرب ويحبس **وفي** فتح القدير يعني الذي دون ذلك والمروءة
عندي في الدين والصلاح **وفي** الاجناس قلت لمحمد والمروءة عندك في الدين
والصلاح قال نعم **وفي** الظهيرية وقد يكون التعزير بنظر القاضي اليه
بوجه عبوس **وفي** الحاوي القدسي وان راي الامام ان يضم الى الضرب
الحبس فعل **وفي** المجتبى وذكر ابو اليسر والسر حسي انه لا يباح التعزير
بالصفع لانه من اعلاء ما يكون من الاستخفاف فيصان عنه اهل القبلة
وفي ادب القاضي السر حسي الصغير لا يمنع وجوب التعزير ولو كان حق
الله تعالى يمنع **وعن** الترجمان البلوغ يعتبر في التعزير **وفي** خزانة
المفتين والتعزير قد يكون بالحبس وقد يكون بالصفع وتعيك
الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وقد يكون
بنظر القاضي اليه بوجه عبوس **اقول** مبناه ما ذكره القدوري
في شرح مختصر الكرخي انه روي عن عمر رضي الله عنه ارسل جيشا
فغنموا غنائم فلما رجعوا تلقاه فلبسوا الحرير والديباغ فلما رآهم تغير
وجهه واعرض عنهم فقالوا عرضت عنا فقال انزعوا ثياب اهل النار
فانزعوا ذلك ولا يبلغ التعزير الحد وادناه موقوف الى راي القاضي
بقيم بقدر ما يرى من المصلحة فيه وينبغي ان ينظر القاضي الى سببه

المراد بالاشرف
المراد بالاشرف

فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب لما عارضه عارض يبلغ التفرير اقصي
غايته وان كان من جنس ما لا يجب به الحد لا يبلغ اقصي غايته ولكن
مفوض الي رأي الامام مثال الاول اذا قال لامة الغير اولام ولد الغير يازانية
يجب عليه اقصي غايته التفرير ولا يبلغ اقصي غايته واقل التفرير ثلث
جلدات **وفي** البرازية هذا اعتبار ابو حنيفة حد العبد وذلك اربعون
فقال ينقص عنه واحدا ويضرب تسعة وثلثين وابو يوسف رحمه الله
اعتبر حد الاحرار وذلك ثمانون سوطا وقال ينقص عنه سوطا واحدا
ويضرب تسعة وسبعين **وفي الكافي** هو قول زفر رحمه الله **وفي المحيط**
وقال في رواية اخرى ينقص خمسة ويضرب خمسة وسبعين والاولا صح
وقول محمد في الكتاب مضطرب وذكر في بعضها مع ابي حنيفة رحمه الله
وفي بعضها مع ابي يوسف **وفي** جامع الجوامع وفي العبد مائتين خمسة
وثلثين الي ثلثة **وفي المحيط** وهذا الاختلاف من اقصي التفرير فاما
ادناه فمفوض الي رأي القاضي يقيم بقدر ما يرى من المصلحة فيه **وفي**
الظهيرية اقل التفرير ثلث جلدات **وفي التنقيح** واقل التفرير سوط
واحد **وفي التحفة** واقل التفرير ثلثة اسواط فصاعدا ولا يبلغ اربعين
بل ينقص منه سوطا واحدا عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى
وقال ابو يوسف في العبد كذلك ينقص من اربعين خمسة اسواط
وفي

ادنى التفرير
الذي يراه القاض

وفي الحد لا يبلغ ثمانين وينقص منه خمسة واصله قوله عليه السلام من
بلغ احدا في غير حد فهو من المعتدين **خزانة الاكمل** ولا يبلغ اربعين
سوطا عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ظاهر الجواب عن ابي يوسف
رحمه الله خمسة وسبعون **وفي** النوادر تسعة وسبعون **وفي** شرح المختصر
للكرخي لابي يوسف ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال للامام ان يغور
بينه وبين المأبة وهذا يجوز ان يكون تقليد ابي كرم الله وجهه
فح يكون يجوز التفرير بخمس وسبعين **اقول** صرح ابو يوسف رحمه الله
التقليد حيث قال في باب كيف يقام الحد قال ابو يوسف رحمه الله
فلدته في نقصان الخمس واعتبرت عند ادني الحدود **وفي خزانة**
الاكمل والتفرير مائتين ثلثة اسواط الي تسعة وثلثين سوطا علي يراه
الامام ولا يبلغ اربعين وهو قول محمد وقال ابو يوسف رحمه الله عليه
الي خمسة وسبعين سوطا ولو رأي القاضي ان يحبس في بعض ذلك
ولا يضربه فعل والحر والعبد والمسلم في التفرير سواء **وفي الكفاية**
للبيهقي وعن الحسن لا تغزر النساء وتحبس اياما وتترك وفي موضع
آخر منه وادني التفرير ثلثة واكثره تسعة وثلثون وعن ابي يوسف روايتان
احديها خمسة وسبعون وفي رواية هشام تسعة وسبعون **وفي المجتبى**
وفي شرح ابي اليسر التفرير بالشتم مشروع ولكن بعد ان لا يكون قزفا

بأن
في

وفي المحيط وينبغي ان ينظر القاضى الى سببه فان كان من جنس ما يجب به
 الحد يبلغ التعزير اقصى غاياته مثاله اذا قال لامة الفير اولام ولد الفير اولام
 يا زانية يجب عليه اقصى غاياته اي التعزير لان الحد ههنا لا يجب لعدم احصاء
 المقدوف وهذا من جنس ما يجب به الحد فيبلغ التعزير اقصى غاياته
 وان كان من جنس ما لا يجب الحد به كخوان يقول لغيره يا خبيث يا فاسق
 يا شارب الخمر حتى وجب التعزير فالتعزير مفعول الى راي الامام **وفي التهذيب**
 ثم التعزير الى راي الامام بقدر عظم الجرم وصغره على قدر احتمال المضروب
 ولا يبلغ ادنى حد العبد وهو اربعون فينقص منه وقال ابو يوسف اوفي
 حد الحر ائثر فينقص وهو تسعة وسبعون وعن ابي يوسف يجوز ان
 يبلغ الى المائة في القبلة والتمس الحرام **وفي حدود الاصل** يبلغ التعزير
 اقصى غاياته في موضعين احدهما اذا اصاب من الاجنبية كل محرم غير
 الجماع والثاني اذا اخذ السارق في البيت بعد ما جمع المتاع قبل الاخراج
 اما فيما عدا هذين لا يبلغ وقال ابو يوسف رحمه الله التعزير على قدر
 عظم الجرم وما يرى الحاكم في احتمال المضروب فيما بينه وبين ثمانين
فان قلت ما ذكر في حدود الاصل يقتضي الاختصار في موضعين وليس
 كذلك فانه قال في المحيط انه اذا قال لامة الفير يا زانية يجب عليه
 اقصى غاياته التعزير **وقد** في الدرر وقيل في تارك الصلوة يضرب حتى
 يسيل

يا زانية يجب اقصى غاياته التعزير
 معهم اذا قال لامة

الجرم وصغره

في موضعين
 بنى التعزير اقصى غاياته

تارك الصلوة
 يضرب

يسيل الدم وقال في الحجة ولو ادعى امام انه كان مجوسيا لا يصدق الا انه
 يضرب ضربا شديدا **وفي** الحائية ان من وطئ غلاما يفر راشدا التعزير **وفي**
 التاتار حائية ان المرأة اذا ارتدت بجبر على الاسلام وتضرب خمسة وسبعين
 سوطا وفيه ايضا من شاهد الزور وقال ابو يوسف يفر بضرب ولا يبلغ
 اربعين سوطا ثم رجع ابو يوسف وقال يبلغ خمسة وسبعين **قلت** لا ريب
 ان ما ذكر في الحدود قول محمد وابي يوسف رحمهما الله تعالى وما ذكر
 في المحيط والدرر والحجة قول ابي يوسف وحده وما في التاتار حائية
 قول ابي يوسف وحده ايضا فان عندها تسعة وثلاثين سوطا وما
 فيه ايضا قول ابي يوسف علي ان المذهب ان التنصيص في العدد
 ولا يمنع الزيادة **فان قلت** لم لم يفوض في هذه المواضع الى راي القاضى
 كما فوض فيما عداها **قلت** اشارة الى ترجيح بلوغ التعزير اقصى غاياته
 في الجنابات المذكورة يعني ينبغي ويستحسن للقاضى ان يفعل هكذا
 واما فيما عداها لا ترجح ولا يستحسن بل الطرفان متساويان **اقول**
 فتح رلنا هذان التعزير على قول ابي حنيفة يبلغ اقصى غاياته وعلى
 قول محمد يبلغ اقصى غاياته في موضعين وعلى قول ابي يوسف في سبعة
 مواضع واما فيما عدا هذه المواضع لا يستحسن ان يبلغ بل يجوز فيفوض
 الى راي القاضى يقيم بقدر ما يرى من المصلحة **وفي** فتح القدير وذكر
 وما ليس فيه حد مقدار مفعول الى
 راي القاضى

في المحيط

التمر تاشعن السرخسي انه ليس فيه شئ مقدّر بل مقوض الي رأي القاضي
لان المقصود منه الزجر واحوال الناس مختلفة فيه فمنهم من ينزجر بالنهي
ومنهم من ينزجر بلطمة ومنهم من يحتاج الي الضرب ومنهم من يحتاج الي
الحبس **وفي** الكافي وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى يعزب كل نوع من
بابه فيعزب اللبس والقبلة من حد الزنا والقذف بغير الزنا من حد القذف
وفي نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف في وال عزر مائة سوط فمات الرجل
قال لا ضمنه **وفي** الرخبرة فان زاد علي المائة فمات فنصف الذية في بيت
المال لان هذا خطأ من الوالي فان جاز ذلك ما يعلم انه بعد وليس
بخطأ فهو علي عاقلة **وفي** الامالي عن ابي يوسف لو ان قاضيا رأي
تعزير مائة فقد اخذ باثني عشر ضربا اكثر من مائة فهو جائز وانما
يجب التعزير بان يرتكب منكرا ليس فيه حد مقدّر شرعا او قذف
غيره بقذف لم يجب عليه حد مقدّر **وفي** شرح الطحاوي او اذي مسلما
بغير حق بفعله او بقوله **وفي** الحجّة ولو ادعى الامام انه كان مجوسيا
لا يصدق لان الصلوة بالجماعة انه الايمان فيضرب ضربا شديدا ولا
يجب عادة الصلوة **وفي** الدرر والفرر وتارك الصلوة عمدا مجاناة اي
تكا سلا فاسق يجلس حتي يصلي لانه يجلس بحق العبد بحق الله احق وقيل
يضرب حتي يسيل الدم مبالغة في الزجر **وفي** الحاوي القدسي ومن حدّه
الامام

نوع التعزير

وال عزر مائة فان

تارك الصلوة عمدا

الامام او عزره فدمه هدر **وفي** الكافي من حدّه الامام او عزره فدمه هدر
وقال الشافعي يجب ديتة في بيت المال بخلاف الزوج اذا عزر امرأته **وفي**
التاثير خانيه ولا يقام حد ولا قود ولا تعزير في المسجد ولكن القاضي
يخرج من المسجد اذا اقام الحدين يديه **وفي** التمر تاشي **وفي** سبر الكبير
اذا شتم الامام الاعظم احد يقوض الي غيره اقامته لا يعقبه بنفسه ولا
يشتم قال محمد رحمه الله التعزير اشد الضرب يريدان في التعزير يضرب
اشد الضرب من سائر الحدود **وفي** حدود الاصل يفرق التعزير علي الا
عضاء ولا يضرب العضو الذي لا يضرب في حد الزنا **وفي** شرح الطحاوي
اشد التعزير هو الجمع في عضو واحد ثم ضرب الزاني اشد من ضرب
شارب الخمر وهو اشد من ضرب القاذف **وفي** كتاب الاثرية يضرب
التعزير في موضع واحد وليس في المسئلة روايتان وفي رواية ابي
سلمان عن ابي يوسف يبقى الفرج والوجه والبطن والصدر وانما
يضرب الكتفين والذراعين والعصدين والساقين والقدمين
واما علي الراس سوطا واحدا كذا في خزانه الاكل **وفي** خزانه
المفتين وصح حبه مع ضربه في التعزير وضربه اشد ثم للزاني
ثم للشرب ثم للقذف **وفي** التهذيب ولا يقام حد ولا تعزير في المسجد
واشد الضرب ضرب التعزير ثم الزنا ثم شرب الخمر ثم القذف ويجز في

الامام او عزره فدمه هدر

الامام او عزره فدمه هدر

الامام او عزره فدمه هدر

الامام او عزره فدمه هدر

الامام او عزره فدمه هدر

الامام او عزره فدمه هدر

الامام او عزره فدمه هدر

الامام او عزره فدمه هدر

الامام او عزره فدمه هدر

الامام او عزره فدمه هدر

التعزير وحده الزنا وحده الشرب ولا يجرد في حد القذف وعن محمد ولا
يجرد في الشرب ايضا لكن ينزع عنه الفرد والحشو واما المرأة تضرب
قاعدة ولا تنزع عنها ثيابها في جميع الحدود الا الحشو والفرد ثم يفرق
الضرب على الاعضاء كلها الا الوجه والفرج والراس وقال ابو يوسف
يبقى الظهر والبطن ويضرب الراس سوطا وسوطين وفي التعزير
لا يفرق وفي شرح مختصر الخرقي ولا يفرق التعزير على الاعضاء لما
بينهما ان المقصود منه زيادة الالام وكان جمعه اولى من تفرقه
الفصل السادس فيما يثبت به التعزير وفي الخانية ادعى علي رجل انه
قال يا فاسق او يا فاجر او يا منافق او يا خبيث او يا خنزير او
يا حمار او يا لص او يا لوطي او يا اكل الربوا او يا شارب الخمر او يا ديوث
او يا مخنت او يا خائن او يا ابن الفجأة او ما سوي ذلك مما يجب فيه
التعزير او ادعى عبدا انه زني او ادعت امة انه قال لها زانية او ادعى
امرا يجب به الادب فان ادعى انه ضربني او شتمني او لطمني فانكر المدعي
عليه خلفه القاضي لان هذا من حقوق العباد يجري فيه العفو والبراء
ولا يسقط بالتقادم ويقبل فيه شهادة النساء والشهادة على الشهادة
وكتاب القاضي الى القاضي ولا يختص الامام بالاقامة فان الزوج
يؤدب المرأة والمولي يؤدب العبد ولو زاه انسان يفعل ذلك
كان

معرفة القذف

معرفة العفو والبراء

راى انسان يفعل مكره

كان له ان ينهيه ويمنع ويؤدبه ان كان لا ينزجر لا بالمنع ولا باللسان
فيجري فيه اليمين وفي خزانة الاكل قال الشيخ ابو العباس لنا طي التعزير
حق الادمي يجوز البراء عنه وفي نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى
يقبل فيه شهادة النساء والشهادة على الشهادة ويجب فيه اليمين ويجوز
عنه العفو ويصح فيه الكفالة بنفسه ثلثة ايام فان اقام به شاهدين
او شاهدا او امرأتين لا يجس لتعديل شهوده وقال ابن رستم عن محمد
رحمه الله يؤخذ في التعزير الكفيل ولا يجس حتى يسأل عن شهوده
ويجوز فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع شهادة الرجال
كما يقبل في الديون ويصح العفو عنه لقوله عليه الصلوة والسلام تحاموا
عن عقوبة ذوب المروان وقال اقبلوا ذوب الهيات عثراتهم كذا
في شرح مختصر الخرقي والتجنيس والمريد لا ي فضل الكرماني وروي
الحسن عن ابي حنيفة انه لا يقبل في التعزير شهادة النساء وفي
البدائع انه يظهر ما يظهر به سائر حقوق العباد من الاقرار والنيئة
والنكول وعلم القاضي ويقبل فيه شهادة النساء مع الرجال والشهادة
على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي كما في سائر حقوق العباد
وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يقبل شهادة النساء
والصحيح هو الاول لانه حق العبد على الخلوص فيظهر ما يظهر به

حقوق العباد ولا يعمل فيه الرجوع كما لا يعمل في القصاص وغيره بخلاف
الحدود **والخلاصة** وفي الفتاوى القارية سئل هل يحكم بعلمه في التعزير
اجاب نعم يحكم بعلمه **وفي** الخفة ولا يؤخذ منه الكفيل ولا تثبت بشهادة
النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشهادة وعن محمد انه يؤخذ منه الكفيل
وتقبل الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال وروى عنه
انها تقبل في حق الحبس اياما ولا تقبل في حق الضرب وقال الحسن في رواية
عن ابي حنيفة رحمه الله لا يقبل في التعزير شهادة النساء مع شهادة
الرجال وفيها قول آخر يقبل شهادة النساء مع شهادة الرجال في التعزير
بحس الذي عليه التعزير اياما ويحلى سبيله ولا يضرب ايا ما رواه عن ابي
حنيفة فوجهه انها عقوبة فلا يثبت شهادة النساء مع الرجال كالحدود
والقصاص وقوله وفيها قول آخر انما يريد بذلك مذهب نفسه لانها
عقوبة بالحبس فقبل شهادة النساء ولم يضربها ولكنه حبس لان التعزير
قد يكون بالضرب وقد يكون بالحبس وقد يكون كلاهما فلا
يثبت بشهادتهما وثبت الحبس الذي ادني منه كذا في شرح مختصر
الكرخي **وفي** الخلاصة لو ادعى انه قال له يا فاسق او يا زنديقا او يا منافقا
او يا فاجرا او ادعى عبدا انه قال له يا زاني او ادعى عليه امر في الامور التي
يجب بها التعزير او ادعى عليه انه ضربه او لطمه او ادعى عليه التعزير
واراد

في التعزير

واراد استخلافه بخلاف لان التعزير محض حق العبد والاستخلاف مجرب
في حقوق العباد سواء كان عقوبة او مالا فان حلف لاشئ عليه واذا
نكل لزمه التعزير لان التعزير يثبت مع الشبهات فجاز ان يقضي فيه
بالنكول وصفة الاستخلاف انه يحلف على الحاصل بالله ما له عليك
هذا الحق الذي ادعاه ولا يحلف على السب بالله ما فعلت **وفي**
شرح ادب القاضي للصدر الشهيد وكل شئ يجب فيه التعزير مثل الحق
يقذف العبد او الحر يشتم الحر شتمه يجب فيها التعزير فيقول للطالب
لي بينه حاضرة فحذلي كفيلاً منه يجبر على اعطاء الكفيل فيه ثلثة ايام
لان التعزير حق العبد وسقط بعفوه ويستخلف فيه ويثبت مع
الشبهات حتى تثبت بشهادة النساء مع الرجال فيجبر على اعطاء
الكفيل فيه كالا موال فان ابي المدعي عليه ان يعطيه كفيلاً امره القاضي
بملازمته بالليل والنهار **وفي** التجريد لابي فضل الكرماني ويكفل في
التعزير ولا يحبس حتى يسأل عن شهوده **وفي** التاتارخانية وان وقع
الادعوي في التعزير بان ادعى رجل قبل رجل يشتمه يريد بها شتمه
لا يجب بها حد القذف او ادعى وفي علي مسلم انه قد فقه بالزنا او ادعى
رجل قبل رجل انه ضربه او خفقه او ادعت المرأة قبل زوجها انه
من بها ضرباً فاحشا او الرجل يدعي الضرب بالفاحش على ولده او

في التعزير

ادعي عبد علي حرته شتمه فان الواجب في هذه الصورة التعزير فاذا
ادعي شيئا من هذه الاشياء وطلب من القاضي ان يأخذ له كفيل بنفسه
اجابه الي ذلك بتحسب خواهر زاده ويجوز ان يأخذ كفيل بالنفس في التعزير
لاحضار المكفول فيؤخذ الكفيل بالنفس لاحضار المكفول عنه بنفسه
مادام احضاره ممكنا فان حضر برئ الكفيل وفي المحيط واعلم ان من ارتكب
جناية ليس فيها حد مقدّر شرعا يجب بها التعزير وقذف الذي لا يوجب
حد القذف وكذلك الخنق والضرب ليس فيهما حد مقدّر شرعا ويجب
بهما التعزير وسرط في دعوى المرأة الضرب ان يكون فاحشا لانه للزوج
ان يضرب امرأته تاديبا لكن وليس له ان يضرب ضربا فاحشا والضرب
الفاحش ان يكس العظم او يحرق الجلد او سوده وانه لا يلى ذلك
علي امرأته وذكر من جملة ذلك ان يدع الضرب الفاحش علي ولده
وهو كبير بعد قيده بالفاحش والولد اذا ضرب احد ابويه يعزّر
وان لم يكن فاحشا فقد قيل هذا القيد وقع سهوا وقيل اراد
بالفاحش المؤلم الا ان هذا ليس بصحيح لانه لا يلام صار مستفادا
من اسم الضرب لانه الضرب اسم لعقل مؤلم وذلك من جملة ذلك شتم
العبد وقذفه الا انه لا يجب الحد وان اقام مدعي التعزير شاهدين
مستورين وطلب من القاضي ان يحبس المدعي عليه فالقاضي لا يحبس
وبعد

التعزير واخذ الكفيل

دفع في الخنق

وبعد ما ثبت حقيقة الشتم لو ارد القاضي ان يعزّره بالحبس له ذلك
واذا جاز ان يكون الحبس موجب حقيقة الشتم لا يجب سيفاؤه بتكلم
الشتم وفي التهذيب ويجوز ان يؤخذ في التعزير الكفيل وتقبل الشهادة
علي الشهادة وشهادة الرجال مع النساء عن ابن زياد عن ابي حنيفة
رحمهما الله تعالى لا تقبل شهادة النساء ويجري فيه الاستحلاف ويجوز
العفو فيه وفي محيط السرخسي وكل شيء يجب فيه التعزير يجبر علي اعطاء
الكفيل لان التعزير حق العبد يسقط بعفوه ويستخلف فيه ويثبت
مع البشاهات حتي يثبت بشهادة النساء مع الرجال فصار كالاموال ولان
التعزير تعنيف وليس بعقوبة كضرب الصبي والروضة بتعنيف وتاديب
ديب وان كان في صورة العقوبة ولهذا اختلفا في التعزير باختلاف
الناس مع اتفاق الجنابات لان الناس يتفاوتون بما يقع به التعنيف
فكذلك الاستيثاق وقد وجب حق للعبد لانه ينتفع به وهو شفي
صدره **الفصل السابع** في شاهد الزور وما يصنع به وفي الولولجية
القاضي اذا اخذ شاهدا زورا يعزّره بالشهر وتفسيره ان يبعث الي سوقه
ان كان سوقيا والي قومه ان كان غير سوق فيقول انا وجدناه شاهدا
زورا فاحذروه فحذروه الناس وقال ابو يوسف ومحمد يعزّره بالضرب
والحبس علي قدر ما يرى حتي يظهر توبته لكن لا يبلغ اربعين سوطا

شاهد الزور وكيفية

فكانه رجع عما دون الاربعين فيما يقولان التفرير مشروع للزجر والضرب
ابلع للزجر من الشهير فكان اولى كحافى غير شهادة الزور و ابو حنيفة
احتج بحديث شريح انه كان يشهر ولا يضرب وهو كان قاضيا في زمن
الصحابه رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ولم ينكر عليه احد من الصحابة
فحل محل الاجماع لان الشهير ادين في العقوبة فكان ايجابه اولى ثم
شاهد الزور لا يسود وجهه بالاتفاق لان فائدة الشهير تفوت بالتسويد
لان الناس لا يعرفون حتى يحذروا منه وشاهد الزور ان يقر بلسانه
على نفسه بذلك فيقول كذبت فيما شهدت متعمدا او يشهد بقتل رجل
فيبي المشهود بقتله حيا ولم يدع هو سهوا او غلطا فيقر لان الكذب
المتعمد حرام في الشرع فيقر عن ذلك زجر المذعي الكذب كما في سائر المعاصي
وفي الوقاية سئل عن الشاهد اذا رجع عن الشهادة قبل الحكم بها هل
يصح رجوعه ويجب عليه التفرير **وفي الدرر** وحكمه بعد القضاء وقبض
المال التفرير والتضمين ولم ينقض التفرير الفاسق اذا تاب قبل شهادته
الا المحذور في العذف والمعروف بالكذب **من اشباه النظائر** وفي ادب
القاضي الحصان قال حدثنا وكيع قال حدثنا سفيان عن عبد الكريم الجوزي
قال شهد قوم عند عمر ابن عبد العزيز على هلال رمضان فانهم هم فضرب
سبعين وابطل شهادتهم قال حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا الاعلى
عن

لا يسود وجهه شاهد الزور
الكذب المتعمد في الشرع
واما

عن عمر عن الزهري قال شاهد الزور يعزّر قال حدثنا عبد الله بن محمد
قال حدثنا عباد بن العوام عن يونس عن الحسن قال شاهد الزور يضرب **كالحية**
شيعا ويعرف الناس ويقال ان هذا شاهد زور قال عبد الله بن محمد قال
حدثنا عباد عن شعيب عن الشعبي قال شاهد الزور يضرب ما دون اربعين
حسنة وثلاثين سبعة وثلاثين قال عبد الله بن محمد قال حدثنا عبد الله
الحجازي عن عبد الله بن سعيد بن عمر بن عبد العزيز جلد شاهد الزور
سبعين سوطا قال حدثنا ابي عن هيثم عن خالد عن ابن سيرين عن شريح
قال اذا اتهم الشاهد ثم يسأله عن شيء حتى يقوم ويبقى للقاضي ان عرف
شاهد الزور ان يشهره وينادي عليه في محلته او في سوقه ويحذر الناس
منه وهذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف يضربه اسواط او بالدرّة وينادي
عليه ويشهره حتى يعرفه الناس ولعل غيره ان يتعظ به وفي شرح ادب
القاضي الصدر ثم عندها اذا كان يعزّر هل يشهره مع التفرير ام لا ذكر
في المبسوط ان عندهما يعزّر ولم يذكر الشهير بالنفي والاثبات وذكر
ههنا صاحب الكتاب انه يشهر قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني لولا
تنقيص صاحب الكتاب على هذا والا لكان مشكلا ثم بين صاحب الكتاب
المعنى له لاي معنى يعزّر الشاهد لكي يتعظ به غيره ولا يشهد بالزور **وفي**
التاخر خاتمة اتفق العلماء على ان شاهد الزور يعزّر **وفي الكافي** فصل القضاء

اولم يقل غير ان اصحابنا اختلفوا في نفي ربه قال ابو حنيفة رحمه الله في
المشهور بيطاف ويشهر ولا يضرب وفي السراجي وعليه الفتوى فان كان
سوقيا يبعث به القاضي الى اهل سوقه وان كان غير سوقى الى اهل محله
ويقول انا وجدناه شاهدا زورا واحذروه فحذروه الناس وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى يضرب ولا يبلغ اربعين سوطا ثم رجع ابو يوسف وقال
يبلغ خمسة وسبعين وروي ابو يوسف ومحمد رحمهما الله عن ابي حنيفة
رحمه الله انه يضرب ثم يطاف ويشهر على قولهما لاعلى ما ذكر صاحب الكتاب
انه يشير الى انه لا يشهر وفي السراجية وقال لا يضرب وجبعا ويجبس
تاديبا وفي الكافي وهو قول الشافعي وفي النوازل قال ابن الازهر سمعت
ابا سلمة يقول شاهد الزور يضرب ويجبس بعد ما يتوب سنة وفي
الجامع الصغير للقبالي والشهيران يطاف في البلد وينادي في كل محله
ان هذا شاهد بالزور فلا تشهد وفي الكافي وذكر شمس لا يمتد السرخسي
انه يشهر عنهما ايضا والتعزير والحبس على قدر ما يراه القاضي عندهما
وفي الينابيع وقال لا يضرب ويطاف ويجبس الى ان يحدث توبته
ويحسم وجهه بالاجماع وذكر في شرح الطحاوي انه لا يطاف به
في قولهم جميعا وذكر الحنفا في كتابه انه يشهر على قولهما بغير
الضرب ايضا والذي روي عن عمر رضي الله عنه في شاهد الزور انه

يسمى

يسمى وجهه وتاويله عند شمس لا يمتد السرخسي انه قال ذلك بطريق
السياسة اذا راي المصلحة فيه وتاويله عند الشيخ الامام انه لم يرد
حقيقة التسويد وانما اراد به التحجيل بالتفصيل والتشهير فان
الحجل يسمى سودا وفي العتابي والرجال والنساء واهل الزمة في شهادة
الزور سوا قال صاحب الكتاب وشاهد الزور عندنا المقر على نفسه
الرجال والنساء في شهادة الزور سواء بذلك فيقول كذبت فيما شهدت
معتمدا او شهد بقتل رجل او بموته فيمضي المشهود بقتله او موته حيا
فاما من ردت شهادته لتهمته او رفع مضرة عن نفسه او لمخالفة وقعت
بين الدعوى والشهادة او لمخالفة وقعت بين الشاهد بين فليس شاهد
زور وفي العتابي واما اذا قال غلطت او اخطأت او ردت شهادته
لتهمته او لمخالفة بين الدعوى والشهادة لا يعزرا صلا وقال الحاكم الامام
ابو محمد الكاتب وهذه المسئلة على ثلثة اوجه ان رجع على سبيل التوبة
والندامة لا يعزرن غير خلاف وان رجع على سبيل الاصرار يعزرا بالضرب
من غير خلاف وان كان لا يقيم فعلى الخلاف الذي قلنا ثم ذكر في الشاهد بين
اذا اختلفنا في المواطن الذي شهد به الفعل فيه او اختلفا في الفعل نفسه
او في الانشاء والاقرار في الفعل قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعزرا
ولا يضرب الفصل الثامن في اللواطى وواطى البهيمه وما يصنع بهما

الزور سوا
الزور سوا

وفي خزانة المفتين لو اتي بهيمة يعزرو ولا يجد فان كانت البهيمة له
ذبحت ولا يؤكل لحمها وان كانت لغيره يطالب صاحبها ان يدفعها اليه
بقيمتها ثم يذبحها وهذا ما نور عن عمر وعلي رضي الله عنهما وليس لغروج
البهيمة حكم الفرج حتى لا يجب ستره والايلاج فيه بمنزلة الادخال في كوز
او كوة ولهذا قلنا انه لا ينقض طهارته بمجرد الايلاج من غير انزال وطئ
المينة لا يوجب الحد وكذلك وطئ البهيمة لا يوجب لانعدام الاشتاء **وفي**
شرح الطحاوي انه يعزرفيذبح البهيمة ان لم تكن مأكولة اللحم ثم
تحرق بالنار ولا تحرق قبل الذبح ويضمن الفاعل قيمة الدابة ان كان
الدابة لغيره قال الشيخ الامام السرخسي الاحراق بالنار جائز وليس
بواجب وان كانت الدابة مأكولة اللحم فانها تذبح ثم تؤكل عند اي
حنيفة رحمه الله ولا تحرق بالنار **وفي** خلاصة الفتاوي وفي بعض
المواضع انها لا تؤكل للتزهر وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
تحرق بالنار ثم يضمن الفاعل قيمة الدابة لغيره **وفي** المتن اذا كانت الدابة
لغير الفاعل يطلب من صاحبها ان يدفعها بقيمتها من الفاعل ثم يذبحها
ولا يحرقها كذا في التاتارخانية **وفي** خزانة الاكل رجل ياتي امرأة اجنبية
في دبرها او يلوطها بعلام في دبره قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا حد
علي الفاعل والمفعول ولكن يعززان جميعا حالة الطوعية وعندهما

ان كانا محصنين فالرحم وان كانا غير محصنين فالجلد وعليهما الفسل وان لم
يتزلا بلا خلاف لو قذف الرجل باتيان المرأة في دبرها او قذف بذلك المرأة
لا يجب الحد عند اي حنيفة رحمه الله تعالى وعند صاحبيه رحمهما الله تعالى
فعلية الحد وان لم يكن سماء باسمه كما في صريح العرف وقال بعض مشايخنا
صريحه من غير الكتابة ان يقول يا غلام وقال بعضهم ليس هذا بصريح
ولكن الصريح ان يقول اي او قال اما لو قال يا لوطي لا حد عليه **وفي**
المحيط ومن وطئ امرأة في دبرها او وطئ غلاما فليس عليه حد الزنا
عند اي حنيفة ويعزرو **وفي** الثانية اشد التعزير **وفي** المحيط ويودع
في السجن حتى يحدث توبة وعندهما حد حد الزنا **وفي** الكافي وهو
احد قول الشافعي رحمه الله تعالى **وفي** البيهقي سئل الحسن بن علي
عن هذا هل يشترط الانزال في كون اللواط موحية للحد عند اي يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى ام يكفي ليجاب تواري الحشفة فقال يكفي بالتواري
ورأيت في الروضة ان الخلاف في الفلام اما لو وطئ المرأة في دبرها حد
بلا خلاف والصحيح ان الكل على الخلاف ولو فعل هذا بعبد او امته او
مكوحته **وفي** الكافي بنكاح صحيح او فاسد لا يجد بلا خلاف نص عليه
من الروايات **وفي** المحيط ومن تزوج امرأة لا يحل نكاحها بان تزوج
امه او ذات رحم محرم منه او معتدة الغير او منكوحة الغير او مطلقة

ساحر يسحر بالامتحان والتجربة غير معتقد به فليس ذلك بكاف والآخر
 ساحر يسحر وهو جاحد لا يدري كيف يفعل ولا يقربه فهذا لا يساب
 وتقبل اذا اخذ قال وكان ببغداد نصرانيا مرتدان اذا اخذانا با
 واذا تركا عادا الى الارتداد قال ابو عبد الله يقتلان ولا تقبل توبتهما
وفي العتائية والساحر تضرب وتحبس الا اذا افتنت الناس بسحرها
 فحينئذ تقبل ولا تقبل توبتهما **وفي** الخائبة الساحر اذا تاب فهو على جوده
 ان كان يعتقد نفسه خالقا لما يفعل فان تاب عن ذلك وقال خالق كل
 شئ هو الله تعالى وتبرأ مما كان يقول تقبل توبته ولا يقتل وان كان
 الساحر يستعمل السحر بالتجربة والامتحان ولا يعتقد ذلك لا يفعل لانه
 ليس بكاف وساحر يحسد السحر ولا يدري كيف يفعل ولا يقربه قالوا لا
 يساب بل تقبل اذا ثبت انه يستعمل السحر وذكر في بعض المواضع والا
 ستابة احوط وقال الفقيه ابو الليث اذا تاب الساحر قبل ان يؤخذ
 تقبل توبته ولا تقبل وان اخذ ثم تاب لم تقبل توبته وتقبل وكذا
 الزنديق المعروف الراعي والفتوى على هذا القول **وفي** الملقط قال الشيخ
 الذي يقبل ليس هذا التوفد الذي يلعب ولا صاحب الطلسم ولا الذي
 يعتقد الاسلام وانما هو الذي يعتقد ما يكفر ثم يضرب الناس في ارواحهم
 وابدانهم بالسحر فيقتل برذته ولدفع ضرره **وفي** البزازية وفي الفتاوى
 رجل

حكاية
 من

رجل يتخذ لعبة للناس ويفرق بين المرء وزوجته بتلك اللعبة فهذا
 سحر يحكم بارتداده وتقبل قال في الخلاصة هكذا ذكره قاضيان مطلقا
 وهو على ما اذا كان يعتقد انه اثر انتهى وعلي هذا التقدير فلم يذكر حكم
 هذا الرجل وعلي هذا التقدير ^{عني} عدم الحكم بارتداده فينبغي ان يكون
 حكمه ان يضرب ويحبس حتى يحدث توبة وهل يحل له الكتابة بما لم
 يعلم يتعاطى من المناكير لابيه قالوا ان وقع في قلبه ان اباه يعذر
 علي ان يغير علي ابنه حل له ان يكتب وكذا بين المرء وزوجته وبين
 السلطان ورعيته وفي الظهيرية الساحر يقتل اذا لانه سحر فقد
 هدر دمه وكذا اذا شهد الشهود ولو اقر انه كان ساحرا وقد ترك
 به زمانا يقبل ولا يقبل وكذا لو ثبت ذلك بالشهود **الفصل العاشر**
 في الشهادة على التفرير وفي القنية ولو اقام مدعي الشتم شاهدين
 شهدا أحدهما انه قال له يا فاسق والآخر انه قال له يا فاجر لا تقبل هذه
 الشهادة قال له يا فاسق ثم اراد ان يثبت فسقه بالبيينة ليدفع التفرير
 عن نفسه لا تسمع بيئته لان الشهادة على الجرح المجرد والفسق لا تقبل
 بخلاف ما اذا قال يا زاني ثم اثبت زناه بالبيينة تقبل لانه متعلق
 الحد ولو اذ او اثبات فسقه ضمنا بما يصح فيه الخصومة كجرح الشهود
 واذا قال رسوته بكذا فعليه ردة تقبل البيينة كذا هذا **الفصل الحادي**

حكاية
 من

عشر في الاقوال التي توجب التعزير ومن موجبات التعزير الزهد البارد
وفي المواقيت روي ان رجلا وجد ثمرة ملغاة في سوق المدينة في زمن
عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فآخذها فقال من فقد هذه الثمرة وهو
تكر كلامه ويعرفها ومراده من هذا الكلام اظهار زهده وورعه
وديانته للناس فسمع عمر رضي الله عنه كلامه وعرف مراده فقال له
يا بارد فانه وريع يبغضه الله تعالى وضربه بالدرة **وفي** الواقعات
رجلان وقعت بينهما خصومة وهما في عرض الناس فذهب احدهما
واخذ خطوط الفقهاء الى خصمه وقال خصمه ليس كما افتوا واولا قال
لا اعمل بهذا كان عليه التعزير كذا في فتاوي الصغرى **وفي** الثانية
ولو قال لا اعمل بفتاوي الفقهاء او ليس كما قال العلماء فانه يعزروا ولا
يكفر **وفي** الزخيرة ورأيت في موضع آخر اذا جاء احد الخصمين الى صاحبه
بفتوى الايعة فقال صاحبه بس ما افتوا وقال لا يعمل بهذا كان عليه
التعزير لانه باشر المنكر **وفي** الحادي القدسي واذا اخذ رجل في حادثة
فتوى العلماء وجأ بها الى خصمه وقال خصمه انا لا اعمل به او قال ليس
كما افتوا وهو جاهل وذكر اهل العلم بالتحقيق وجب عليه التعزير **وفي**
القنية قال لا اقول بفتوى الايعة ولا اعمل بفتواهم وهو راد على الرسول
صلى الله عليه وسلم واجماع الائمة رحمهم الله اجمعين **وفي** تنبيهات
النصوص

النصوص فيلزمه التوبة والاستغفار وقيل ان لم يكن **وفي** المجتهد
يخشى عليه الكفر **وفي** البرازية لوقال الحرم حرام لكنها ليست هي هذه التي
يرعها قال الامام اضربه وانها واعلمه بذلك ولكن لا اكفره **وفي** ايضا
قبل الرجل اعط درهما لمصالح المسجد فقال لا احضر المسجد ولا اعطى الدرهم
وما لي امر بالمسجد لا يكفر ولكن يعز ردل ان اللفظ اذا لم يكن كفرا
لكن فيه ترك ادب بالشرعي يعز **وفي** جامع الفصولين حفيان تشانما
عند القاضي فله حبسهما وتعزيرهما اقامة حرمة المجلس ولو فعل احدهما
ايضا صبر ولا يعزره ما لم يطلب خصمه **وفي** الولولجية حفيان تشانما
بين يدي القاضي ولم ينتهيا بالنهي فالرأي في ذلك للقاضي ان حبسهما
او عزرها فهو حسن لانه ان ترك فربما يجرب بذلك غيرهما اقتدارهما
فيذهب بذلك ما اوجه القاضي وصيانة ذلك واجب وان تركهما وعفي
عنهما فهو حسن لان المعنوي مندوب اليه في كل امر **رجل** شتم الناس ان كان
يعظ حتى لا يفعل مثل ذلك فان كان يفعل كذلك يحبس حتى يجد توبة
وان كان شتاما ضرب وحبس حتى يترك ذلك **وفي** الخلاصة والبرازية
قال القاضي عليه للقاضي اخذ الرشوة من خصمي فقضيت علي عزره **وفي**
شرح ادب القاضي للصدر الشهيد واذا قدم الرجل الى القاضي وادعي
حقا على رجل ليس بحاضر معه وذكر ان امتنع عن الحضور معه اعطاه

عشر في الاقوال التي توجب التعزير ومن موجبات التعزير الزهد البارد
وفي المواقيت روي ان رجلا وجد ثمرة ملغاة في سوق المدينة في زمن
عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فآخذها فقال من فقد هذه الثمرة وهو
تكر كلامه ويعرفها ومراده من هذا الكلام اظهار زهده وورعه
وديانته للناس فسمع عمر رضي الله عنه كلامه وعرف مراده فقال له
يا بارد فانه وريع يبغضه الله تعالى وضربه بالدرة **وفي** الواقعات
رجلان وقعت بينهما خصومة وهما في عرض الناس فذهب احدهما
واخذ خطوط الفقهاء الى خصمه وقال خصمه ليس كما افتوا واولا قال
لا اعمل بهذا كان عليه التعزير كذا في فتاوي الصغرى **وفي** الثانية
ولو قال لا اعمل بفتاوي الفقهاء او ليس كما قال العلماء فانه يعزروا ولا
يكفر **وفي** الزخيرة ورأيت في موضع آخر اذا جاء احد الخصمين الى صاحبه
بفتوى الايعة فقال صاحبه بس ما افتوا وقال لا يعمل بهذا كان عليه
التعزير لانه باشر المنكر **وفي** الحادي القدسي واذا اخذ رجل في حادثة
فتوى العلماء وجأ بها الى خصمه وقال خصمه انا لا اعمل به او قال ليس
كما افتوا وهو جاهل وذكر اهل العلم بالتحقيق وجب عليه التعزير **وفي**
القنية قال لا اقول بفتوى الايعة ولا اعمل بفتواهم وهو راد على الرسول
صلى الله عليه وسلم واجماع الائمة رحمهم الله اجمعين **وفي** تنبيهات
النصوص

عشر في الاقوال التي توجب التعزير ومن موجبات التعزير الزهد البارد
وفي المواقيت روي ان رجلا وجد ثمرة ملغاة في سوق المدينة في زمن
عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فآخذها فقال من فقد هذه الثمرة وهو
تكر كلامه ويعرفها ومراده من هذا الكلام اظهار زهده وورعه
وديانته للناس فسمع عمر رضي الله عنه كلامه وعرف مراده فقال له
يا بارد فانه وريع يبغضه الله تعالى وضربه بالدرة **وفي** الواقعات
رجلان وقعت بينهما خصومة وهما في عرض الناس فذهب احدهما
واخذ خطوط الفقهاء الى خصمه وقال خصمه ليس كما افتوا واولا قال
لا اعمل بهذا كان عليه التعزير كذا في فتاوي الصغرى **وفي** الثانية
ولو قال لا اعمل بفتاوي الفقهاء او ليس كما قال العلماء فانه يعزروا ولا
يكفر **وفي** الزخيرة ورأيت في موضع آخر اذا جاء احد الخصمين الى صاحبه
بفتوى الايعة فقال صاحبه بس ما افتوا وقال لا يعمل بهذا كان عليه
التعزير لانه باشر المنكر **وفي** الحادي القدسي واذا اخذ رجل في حادثة
فتوى العلماء وجأ بها الى خصمه وقال خصمه انا لا اعمل به او قال ليس
كما افتوا وهو جاهل وذكر اهل العلم بالتحقيق وجب عليه التعزير **وفي**
القنية قال لا اقول بفتوى الايعة ولا اعمل بفتواهم وهو راد على الرسول
صلى الله عليه وسلم واجماع الائمة رحمهم الله اجمعين **وفي** تنبيهات
النصوص

القاضي خاتما فقال اراه الخاتم وادعه الي واشهد فاذا ذهب به الي الخصم
واراه ذلك وقال هذا خاتم القاضي واحضر معي اليه يوم كذا واشهد عليه
بذلك فان قال احضر وحضر فيها وان قال لا احضر وشهد بذلك عند
القاضي شاهدان مستوران لم يسئل عنهما قال شيخ الاسلام شمس الائمة
الحلواني هذا رأي صاحب الكتاب وروي عن ابي حنيفة ومحمد رحمهما
تعالى لا يقبل قولهما ما لم يعدلا وما رواه صاحب الكتاب انظر للناس
وبه فاحذلات القاضي لو استغل بتعديلهما اختفى الخصم فخاف العقوبة
من القاضي واكتفى بالمستور في هذا فاذا شهد عنده علي ذلك كتب من
احضار هذا الرجل الي الوالي فاذا احضر امر المدعي ان يعيد عليه الشهود
علي ما صنع فاذا شهد المشهود في وجهه رد الخاتم ولا متناعه من
المصور عزه لانه اسأ الادب مما صنع فقد وجب التعزير فيعززه
القاضي تا بال ضرب او بالصفع او بالحبس علي قدر ما يرى ويعبس في وجهه
لان القضاء اختلفوا في ذلك فيعززه القاضي بما يراه تعزيرا وتاديبا له
قال وكذلك ان اراه الخاتم واشهد عليه انه يدعوه الي القاضي في وقت
كذا وكذا فسكت ولم يقل اني احضر ولا احضر الا انه لم يحضر معه في الوقت
الذي وقت له فهذا والاول سواء لان السكوت في موضع الجواب يكون
امتناعا كما دعي اليه فيصير كانه قال لا احضر وكذلك لو قال احضر ولم يحضر
فهو

هذا هو الذي ينبغي ان يكون عليه

هذا هو الذي ينبغي ان يكون عليه

فهو واحد لانه انقاده قولا وما انقاده فعلا فكان جانبيا الا ان الاول
اشد واغلظ وهذا دونه في الجناية فكان دونه في الاستحقاق والعقوبة
وفي خزنة الفقيه اربعة عشر نفرا يعزروا فافهم ولا يجتاز اذ قد فعدا او امة
او مدبرا او مكاتبا او امة ولدا او صبييا او مجنونا او كافرا او محدودا في الزنا او امرا
ملاعبة بولدا او قذفت امرأة معها اولاد لا يعرف لهم والدها او قال لمسلم يا فاسق
يا خبيث يا كافر **وفي المحيط** واذا قال لغيره يا فاجر فعليه التعزير وكذلك اذا
قال لغيره يا فاسق ويا خبيث الاولي للسان فيما اذا قيل له ما يوجب
التعزير ان لا يجيبه **وفي فتح القدير** قالوا لو قال له يا خبيث الاحسن
ان يكف عنه ولو رفع الي القاضي ليؤذبه يجوز ولو اجاب مع هذا فقال
بل انت لاباس **وفي الكافي** اذا قال لغيره يا فاسق وهو ليس بفاسق
او قال يا خبيث فعليه التعزير وكذلك اذا قال له يا ابن الفقيه ويا ابن
الفاجر ويا ابن الخبيث وفي الخاتمة القرطبان **وفي المحيط** او قال يا
ابن الفاجر فعليه التعزير ولا يكون فاذا قال له وكذلك اذا قال لغيره
يا اكل الربوا ويا شارب الخمر فعليه التعزير او قال يا فاسق ويا خائنا
فعليه التعزير **وفي المنتقى** اذا قال يا ابن النصارى او يا ابن الزاني او
يا ابن الفاسق فعليه التعزير فقال ابو يوسف رحمه الله **وفي**
السراجية اذا قال لآخر يا فاسق فعليه التعزير وقال ابو يوسف رحمه الله

هذا هو الذي ينبغي ان يكون عليه

يحد وفي السراجية اذا قال لا حراما فاسق او يابليد او يا اكل الربوا او ثارب
الحرام او يا ابن الفاجرة او يا سارق او يا كافرا او يا خبيثا او يا فاحرا او يا ديوثا
او يا قوطبان او يا مخنثا او يا بينما زعفر وحيار النعيقين الى الامام ومن
سئم مسلم مسلما بيا يهودي او يا نصراني او يا مجوسي او يا فاسقا او يا فاجر
او يا خبيثا او يا اكل الربوا او يا ثارب الحرام او يا لص وهو لا يعرف بالصوتية
او يا ابن اليهودي او يا ابن الفاسق او يا ابن الفاجرة او يا ابن الخبيث
او يا ابن الفحبة او يا ماض بطن امه فعليه التعزير **وفي** شرح مختصر
الكرخي قال وان قال للرجل يا ماض بطن امه وامه ميتة فعليه التعزير
وفي الاجناس اذا قال يا كافرا زنديقا بالحق ويا من يعمل عمل قوم لوط
وانت تلعب بالصبيان يا ديوث يا ماوي الزواني ويا ماوي اللصوص
فعليه التعزير **وفي** القنية ولو قال لا حرام زاده لا يجب حد القذف
قال رضي الله عنه انه لو قال ذلك الوالد لولده يجب عليه التعزير **وفي**
البرازية ولو قال يا حرام زاده فعزروا ولا يحد وكذا لو قال لابنه ذكره
صاحب المحيط **وفي** العيون لو قال يا حرام زاده عزروا بالاجماع **وفي** الصيرفة
لو قال انت مولود من حرام يجب التعزير **وفي** القنية لو قال يا حاكم
يا كشمان يا موسوس **وفي** تخنيس الناصري قال السيد الامام الاجل
لو قال يا بغايا مواجر يا صيرمي في عرفنا التعزير **وفي** الكفاية للبيهقي

تعزير في ما مضى بطن امه وامه ميتة فعليه التعزير
عزروا بالاجماع
الشيخ ابو القاسم

قذف بالفارسية يحد لان المعبر بحقوق الشين لا اللفظة **اقول** علم من هذا جواز
مسئلة هي ان من سئم رجلا بالفارسية او بيا لفة كانت يلزمه التعزير **وفي** فتح
القدير القوطبان والديوث والمراد به وبالقرطبان في العرف الرجل الذي يدخل
على امراته ومثله وفي عرف ديار مصر والشام المعرض والقواد وعدم التعزير
في الكلب والخنزير وخوها وهو ظاهر الرواية عن علمائنا الثلاثة لان هذه
الالفاظ يذكر في الشبهة في عرفنا **وفي** خزانة المفتين ولو قال لصالح يا فاسق
يا فاجر يا خبيث يا كافرا يا سارق يا مخنث يا خائن يا زنديقا يا يهودي يا
قوطبان يا من يعمل عمل قوم لوط يا لوطي يا اكل الربوا يا ثارب الحرام يا لص
يا ابن الفحبة يا ابن الفاجرة يا ماوي الزاني يا بليد يا قذرا يا ماوي اللصوص
يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاده يجب التعزير في كله **ولو** قال يا منقوح
وهو المصروب في الدبر يعزروا ولا يجب الحد وفي الظهيرية وقال يا منقوح
فانه يعزروا ولا يجب فيه الحد في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
حتى يضيق الفعل الى السبيل وعلى قول ابي حنيفة المصروب في الدبر لا
يكون قذفا بحال وعليه التعزير لانه لمحق الشين به والمنقوح المصروب
في الدبر **وفي** سراج الوهاج اذا قال يا منقوح فانه يعزروا والفقهاء حلقة
الدبر **وفي** الاجناس قال محمد رحمه الله قال رجل لرجل يا منقوح يا ابن الفحبة
عزروا **وفي** نوادر ابن رستم لو قال يا ص كذا وكذا يعني انه ذكر الفحش عزروا

في فتح

في فتح

ولو قال له يا مرائي وهذا أيسر من الأول ولو قال يا قرطبان عليه التعزير لانه
هو الذي يدعي رجلا علي امراته رجلا ان يصيب منه مالا **وقال ابو حنيفة** في
الحيط قال لرجل من اهل الصلوة بالوطي وانت تلعب بالصبيان يعزروني
الملتقط لو قال يا بليد فعليه التعزير **ولو قال** يا لوطي لاشئ عليه ولو قال
يا من يعمل عمل قوم لوط فعليه التعزير **وفي** الجوهرة ولو قال بالاهي وبا
مسخره او يا سائرا فالظاهر انه يعزروا ان قال يا بليد عزروا كذا في الواقعات
وان قال يا سفله عزروا **واختلفوا فيه** قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
هو الكافر وقال ابو يوسف هو الذي لا يبالي بما قال وما قيل له وقال
محمد هو المقامر واللعب بالطنبور وقال محمد بن سلمة هو الذي ياتي
الافعال الدينية وقال نصر هو الذي اذا دعي الى الطعام اكل وحمل **وفي**
منية المفتي تفسير السفله قيل الذي لاحسب له ولا شئ له ويسرق
شئ لا خطر له وقيل هو الحائك والحجام والدبائع والسمك وقيل الذي
لا يحاد اليه وقيل الذي يحالف الى القضاة وقيل الطفيلي **وفي** خزانة الاكل
قال ابو حنيفة لو قال لرجل من اهل الصلاح والمرقة يا فاسق
يا خبيث يا مسرك يا زنديق يا كافر عزره القاضي علي ما يراه وكذا في قول
يا ابن الخبيثه او يا ابن الفاجرة او يا ابن الفاسقة او يا ابن اللصه او يا
ابن الزانية او شبه هذا عزروا **واذ** باما اذا كان رجل ماجن فقال له
يا ما

يا ماجن يا فاسق او يا لصا او يا فاجر لم يعزروا فان قال له يا زنديق او يا مسرك
او يا يهودي عزروا وقال لمستورا يا شارب الخمر عزروا وكذا في قوله يا خائبن
يا ماوي الزاني او يا ماوي اللصاص واسباة ذلك عزروا ان شتم اثنين
او ثلاثة يزدي في التعزير علي ما يراه الامام **وفي** البرازية وذكر ظهر الذين
قال للاجنبيته يا زنديقي يجب الحد **وفي** الزيلعي ولو قال للمرأة يا فحبه
وهي لا تكون وهما ذلك الفعل يعزروا **وفي** الحادي القدسي ومن قذوامة
او عبدا او ذميا بالزنا او قذف مسلما بغير الزنا فقال يا كافر او يا فاسق
او يا حمار او يا لوطي او يا مخنث او يا خبيث او يا ديتوث او يا قرطبان
او يا قرنات او يا فاجر او يا قذرا او يا مسخرة او يا مسخرة او يا طحكه او يا
مقامر او يا ولد الزنا عزروا اذا قذف بالتعريض يجب التعزير **وفي** منية
المفتي تفسير قرطبان ان يرى مع امراته او حرمة رجل فيدعه خالبا
بها وقيل هو المستب للجمع بين لمعنا غير مدح وقيل الذي يبعث امراته
مع غلام بالغ او مع زارعه الى الضيعة وقيل في تفسير كشجان من اذا سمع
ان رجلا مذيبة الى امراته بسوء لم يبال به والماض من لم يبال بما صنع
وفي خزانة الاكل في رواية ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه الله في قوله
يا خنزير او يا حمار عزروا **وفي** نوادر ابن رستم في قوله يا ماض كذا وكذا
ذكر الفحش عزروا **وفي** نوادر هشام عن محمد رحمه الله في قوله يا ابن الفحبة

عزرو لوقال باقر طهان عزرو لوقال يا حنيعة او يا ديتوث او يا فحنت عزرو وكذا
 في قوله يا سفيه **وفي** الآثار عن ابي حنيعة فقال لعيرة يا مغل انه يحذ لانه
 بلغة عمار يا زاني **وفي** الاصل اذا قال يا يهودي يا نصري يا ابن النصري **وفي**
 الذخيرة يا ابن اليهودي لا بد فيه التعزير **وفي** الحاشية وكذا لوقال يا عابد
 الوثن يا مجوسي يا ابن مجوسي لا حد عليه **وفي** القنية ولوقال ما تؤتم بجي
 في عالم ان قاله في الخصومة استخفافا به بنيت الاستهانة والشم يعزرو
 ولوقال مكانه حكاية بحال لا يعزروا منافقا وانت منافق يعزرو غلام
 مراهق شتم عالما فعليه التعزير ولوقال لاخر يا حرام زاده يعزرو في الفتاوى
 الوفاية **سئل** عن ذي اذا قذف ذميا مثله هل يحذر **اجاب** لا يحذر له سبب
 القذف ولكن يؤدب وفيها ايضا **سئل** عن يهودي قذف يهوديا بالزنا
 هل يلزمه حد القذف ام لا **اجاب** لا يلزمه حد القذف وانما يلزم التعزير
وفي الفتاوى الفارسية **سئل** عن شخص شقي قال في عشر الايام من رمضان
 لعن الله هذه الليالي المباركة هل يلزمه **اجاب** يلزمه التعزير البليغ لانه
 استهان ما عظمه الشارع **وسئل** عن شخص تخاصم معه آخر فقال انا
 اعلى هذه البلدة واسا في فقال خصمه مات رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وما افتقرت الدنيا اليه مما يجب علي هذا هل تقبل توبته **اجاب** هذا خطأ
 من قائله وجهالة بمقدار النبي صلى الله عليه وسلم وهو قريب من الكفر
 ان

علام مراد شتم عالما يعزرو

ان لم يكن كفرا ويحتاج فائله الى التعزير البليغ لينزجر عن التكلم بمثل هذا
 الكلام **وفي** الحاشية ولد المسلم اذا شتم الذمي يعزرو **الفصل الثاني عشر**
 في الاقوال التي لا توجب التعزير **وفي** النضاء التعزير بالشم وغيره لا
 يوجب التعزير وفي الملتقي ولوقال يا حمار او يا ثور او يا حنزير **وفي** تجنيس
 خواهر زاده او يا ابن حمار فلا شئ في ذلك ولوقال يا كلب لم يعزرو هكذا
 ذكر في الاصل وحكي عن ابي جعفر الهندواني انه كان يقول في عرف
 ديارنا يعزرو قال شمس الائمة السرخسي الاصح عندي التعزير **وفي** المضمرات
 روي عن ابي جعفر ابن الفقيه الهندواني انه قال لا يعزرو اذا قال هذا
 لواحد من عرض الناس فاما اذا قال ذلك لرجل ذي خطر فانه يعزرو
وفي الكافي وهذا حسن **وفي** السراجية لوقال يا ابله ويا ناكس لا يجب
 شئ وكذا اذا قال يا كلب يا تيس باقر ولوقال يا مسخرة يا ضحكة يا تماه
 ذكر الامام الناطقي انه لا يجب التعزير وقال حسام الدين يجب **وفي** التهذيب
 ولوقال يا حمار او يا ثور او يا ابن الحمار لا يعزرو **وفي** المضمرات قال بعضهم
 من قال لاخر يا كافرا لا يجب التعزير ما لم يقل يا كافرا بالله لا الله تعالى
 سمي المؤمن كافرا بالطاعوت قال فمت يكفر بالطاعوت فيكون محملا
اقول فيه نظرات الاحتمال لا ينافي التعزير **وفي** الاجناس اذا قال له
 يا كلب باقر يا تيس يا ذيب يا بقر يا حية يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك

من قال يا كافرا لا يعزرو ما لم يقل يا كافرا بالله لا الله تعالى

لا يعزروني الحادي اذا قال يا ولد الحرام يا عتار او قال يا ابن الاسود وابوه
ليس كذلك المحال يا حجام يا رستاق وهو ليس كذلك يا مقعد يا مواجر يا مقامر
يا ناكس يا منكوس يا مسخره لا يعزروني التجنيس لو قال له يا ابله او يا ناكس
او يا لاشي او يا متبول لا يجب عليه التعزير لانه ما قذفه بمعصية ولانه ملحق
الشين به وكذلك لو قال يا كلب يا مسخره او يا ضحكة يا خنزير او يا حمار او يا
تيس او يا قرد او يا ديب لانه ما قذفه بمعصية ولانه ملحق الشين به لانه
كل احد يعلم انه كاذب بل ملحق الشين بنفسه حيث كذب وكذلك لو قال
يا مسخره او ضحكة او يا مقامر فكذا ذكر ههنا والظاهر انه يجب ولو قال
يا بليد او يا قذر يجب فيه التعزير لانه قذفه بمعصية ولانه ملحق الشين
به **وفي** فتح القدير **وفي** فتاوى قاضيهان في يا كلب لا يعزروني قائله
وعن الفقيه الهندواني انه يعزرائه بعد شتمه ثم قال والصحيح انه لا
يعزرائه كاذب قطعا انتهى **وفي** المبسوط فان العرب لا تؤذ شتمه
ولهذا يستقون الكلب والذئب وذكر قاضيهان عن امالي ابي يوسف رحمه الله
في يا خنزير او يا حمار يعزروني ثم قال وفي رواية محمد رحمه الله لا يعزروني وهو الصحيح
والمصنف استحسن التعزير اذا كان المخاطب من الاسراف فتمحصلت ثلاثة
مذاهب وهو ظاهر الرواية لا يعزروني مطلقا ومختار الهندواني انه يعزروني
مطلقا والفصل بين كون المخاطب من الاسراف فيعزروني قائله والا فلا
يعزروني

باب في سب الكلب والذئب

يعزروني يا مقامر وفي قدر قيل وفي بليد وانا اظن انه شبهه يا ابله ولم
يعزروني قائله **وفي** حزانة المفتين ولو قال يا حمار يا خنزير يا كلب يا تيس
يا قرد يا مواجر يا بغي يا ولد الحرام يا عتار يا منكوس يا ابله يا مسخره يا ابن
الحجام او يا ابن الاسود وليس ابوه كذلك يا ناكس يا رستاق يا مقعد
يا مقامر يا موسوس بكسر الواو يا لاشي يا متبول لا يعزروني لو قال لغاسق
يا فاسق او لشارب يا شارب او لظالم يا ظالم لا يجب شيء **وفي** نوادر ابي يوسف
رحمه الله رواية عن ابن الجعفي لو قال يا ابن النط او يا ابن الفقلاء او
يا لوطي لا يعزروني الا ان يقول له يا من يعمل عمل قوم لوط فيعزروني **وفي** الفتاوى
لو قال لغاسق يا فاسق او لشارب يا شارب او لظالم يا ظالم لا يجب شيء
ولو قال لاعمي يا اعمى في غيبة وان قال في وجهه وهو يعيظ فهو جفاء
لانه بغير اختياره بخلاف ما حكى عنه بعض الرداءة عن الاعشى عن
الاعرج عن الاخفش لانهم رضوا بذلك ولم يغيظوا وعرفوا انفسهم
بذلك **وفي** الحادي القدسي وان قال يا حمار او يا خنزير او يا كلب او يا حمار
او يا ابله او يا تيس او يا قرد او يا بغي او يا ذئب او يا ديب لا يعزروني وكذا
كل سب عادي سبه الى الساب فان عاد السب فيه الى المسبوب ولا يبلغ
قدر الحد يعزروني عليه علي قدره وعلي قدر السب والمسبوب **وفي** الروضة
لو قال يا شيخ او يا لاحد لا يجب التعزير وان قال يا مولك لاشي عليه

لانه لا يعرف تاويله **وفي** خزائن الاحمل لو قال يا رستاق يا مواجر او يا سحاق
 او يا قواد او يا ابن الاسود لا يعزروا كذا في قوله ولد الحرام يا عتار او يا عمار
 فان ابا يوسف قال يا لاعب الشطرنج وكذا في قوله يا ناكس او يا منكوس
 او يا مسحره او يا ضحكه او يا سرف او كسحان او يا قرمان او يا موسوس
وفي البيعة وسئل علي بن احمد عن رجل يلعب بالشطرنج كل لعب شرطا
 او شرطين هل يستحق التعزير اجاب هو حمار فلا يجوز **وفي** شرح الطحاوي
 للوترى ومن قال لعربي يا بطني او قال لمصري يا رستاق فلا يجب عليه
 التعزير او قال لرومي يا فارسي او قال لتركي يا هندي او يا سقيلاني
 او قال يارنجي وما اشبه ذلك فلا حد عليه ولا يعزروا لان كذبه في لفظه
 ظاهر ومن قال لرجل يا ابن الخياط وابوه ليس بخياط لم يصبر قاذفا
 لانه لم يقطع نسه من ابيه ولكنه سماه خيطا فيكون كاذبا وكذلك
 لو قال يا ابن الاقطع او يا ابن الاعور او يا ابن الاسود وابوه ليس كذلك
 فلا يجب عليه حد ولا تعزير لان كذبه صريح واذا قال لفاسق يا فاسق
 او قال للصح بالحق فلا شيء عليه **الفصل الثالث عشر** من الافعال التي
 توجب التعزير ومن موجباته كتابة الصلوة والخطوط بالتزوير ومنها
 المحاربة في احكام الشريعة كذا في التاتارخانية **وفي** الملتقط وحكي ان
 قاضيا سئل عن رجل قتل حايكا فقال يلزمه اجابه من البيت قاتله
 المأمون

من كتاب الصلوة والخطوط بالتزوير

المأمون فقال بارأخته فقال ويحك استهزاء باحكام الله تعالى ثم ضرب
 حتى مات تحت السياط وقال الفقيه ابو الليث يكفيه ان يعزره **وفي** التاتار
 خانية وما يوجب التعزير ما ذكره ابن رستم عن محمد بن قنبر قطع ذنب برذون
 او حلق شعور جارية **وفي** جنابات الذخيرة لوقاكرة السلطان رجلا علي
 قتل مسلم بغير حق واوعده بقتل ولم يقتله فقتله فالفصاص علي السلطان
 والتعزير علي القاتل عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى **وفي** الظهيرية
 ولو كان الاكراه بوعيد حبس او قيد او حلق لحية لا يكون الاكراه فان قتل
 المسلم بقتل القاتل قصاصا ولا يقتل الا بغيره الاكراه بل يعزروا منها ما اذا
 ذكره الرجل غيره علي الزنا فزني بحب علي الذي اكرهه التعزير وعلي الزاني
 الحد علي قول محمد وزفر رحمهما الله تعالى وهو قول ابي حنيفة رحمه الله
 ثم رجع وقال لا يجب الحد للشبهة ولكن يعزروا ويجب لعق من الكفاية
 في الاكراه **وفي** الذخيرة والجامع الاصغر رجل دفع امرأته بكر اجنبية
 فسقطت وذهبت عذرتا فعليه مهر المثل في ماله والتعزير ولا فرق
 بين الصغيرة والكبيرة وان سئل سائل ان المحتسب اذا اخذ بعض البغايا
 وامر عليهن ورتما ينكشف رؤسهن او ذراعهن او قدمهن فهذا منكر
 آخر الجواب عنه ما روي ان عمر رضي الله عنه بلغه عن ناحية في نواحي
 المدينة فأتاها حتى هجم عليها وهي في منزلها وضربها بالذرة حتى سقط غارها

كراهية التعزير

فقيل له يا امير المؤمنين ان سمارها قد سقط فقال انها لحرمة لها في الشريعة
 معناه انها اشتغلت بما لا يحل لها في الشريعة فاسقطت بما صنعت حرمة نفسها
 والتحقت بالاماء والدليل عليه ما روي عن ابي بكر الاعمش انه خرج الى بعد
 الرساتيق وكان النساء على شط نهر كما شفاة الرؤس فذهب بوبكر
 الاعمش وجعل يحالطهن ولا يتحاما عن النظر اليهن فقيل له فعلت هذا
 فقال انه لحرمة لهن وانا اشك في ايمانهن فكانت بلغه هذا الحديث
 قالوا لا بأس بالهجوم الى بيت المفسدين اذا سمع صوت الفساد لان صاحب
 الداء لما سمع صوت الفساد من دارة فقد اسقط حرمة دارة فلا بأس
 بالدخول فيها بغير اذن والامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما هم عمر رضي الله
 عنه بيت الفرشي والتقي جوز عمر رضي الله عنه الهجوم واصحابك قالوا
 ان في الهجوم هتك ستر المسلم حرمة محارمة وذلك لا يجوز كذلك في
 شرح ادب القاضي للمختار **وفي** البرازية وروي ان الفقيه ابا بكر
 البلخي خرج الى الرستاق وكان النساء على النهر كما شفاة الرؤس والذراع
 فقيل له كيف فعلت فقال لحرمة لهن انما اشك في ايمانهن كلهن هربيات
 فاداه المحتسب رجلا مع امراته يتحدتان في الطريق فماذا يصنع بهما الجواب
 روي ان عمر رضي الله عنه راى رجلا مع امراته يتحدتان في الطريق فضر بهما
 بالذرة فقال رجل هي امراة فلما لم تدخلها في بيتك

ثم ندم عمر رضي الله عنه على ضربيهما وتفكر في ذلك وجا الى ابي بن كعب
 فالتاه وسادة فقال عمر احضر لهذا وانما جيتك الفتح على عقدة في قلبي
 فقال لا تلهمين فاني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول
 من دخل عليه اخ له مسلم فالتا وسادة غفر الله لهما جميعا قبل ان يجلس
 عليهما ثم قال عمر اني رايت رجلا مع امراته يتحدتان في الطريق فضر بهما
 بالذرة فقال الرجل هي امراة فندمت على ذلك فقال يا امير المؤمنين
 انت مؤدب المسلمين والواجب عليك ان تحفظ المسلمين في الطريق
 فلو كانت امراته ادخلها في البيت ففرج بذلك عمر ثم جعل ابي يكي
 فقال له عمر رضي الله عنه انما جيتك لتخرج عني فلم تبكي قال تذكرت
 حديثا سمعته من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول اذا
 اجتمع الاولون والاحزون يوم القيمة يا ابي يا حسن صورة فيقول
 اعزك الله يا عمر كما عززني قال فسجد عمر رضي الله عنه واعتق سبع
 رقيات شكر الله تعالى من قسمة الميراث من الكفاية **وفي** خزانة الاكمل
 واحتمال المحبوس للهرب او طلب الى المال ليخرجوه قال محمد رحمه الله تعالى
 بحسن ان يؤدبه بالسوط حتى ينتهي عن ذلك **وفي** فتاوي الكبري بالمحبوس
 في السجن اذا احتمل الخروج للهرب او يسأل القمالة ان يخرجوه فيحسن
 للقاضي ان يؤدبه بالسوط حتى ينتهي عن ذلك **وفي** الفتاوي القارية

اثبات الاسلام يوم القيمة يا حسن صورة

يؤدب القاضي المحبوس للهرب

سئل عن شخص خرج من عند القاضي في الترسيم مع رسول علي حق شرعي
فهرب منه وللرسول بيّنة بذلك فهل يلزم الرسول بالمبلغ وهل القول
قوله في هروبه ام لا **اجاب** اذا هرب الغريم من الرسول وعجز عنه القول
قول الرسول في ذلك ولا ضمان عليه لكن اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يؤدبه
علي التفریط فيه **وفي** الظهيرة سئل محمد عن رجل يوجد في بيته الخمر
وهو فاسق او يوجد القوم مجتمعين عليها ولم يهرم يشرون غير انهم
حبسوا محالين من يشربها هل يعزّر قال نعم لان الظاهر ان الفاسق اعاد
الخمر للشرب وان القوم مجتمعين عليها لارادة الشرب ولكن يجوز للقاضي
لا يتقرر السبب على وجه لا شبهة فيه فلا يمكن اقامة الحد عليهم **والقاضي**
تما يثبت مع الشبهات فلهذا يعزّرون وكذلك الرجل توجد معه
ركوة من خمر والركوة معروفة رفيق للشراب وقد كان بعض العلماء
يقول في عهد ابي حنيفة رحمه الله يقام عليه الحد كما يقام على الشراب
لان الذي سبق الي وهم كل احدا انه يشرب بعضها وبعضها يقصد الشرب
فيما بقي معه منها الا انه حكى عن ابي حنيفة انه قال لهذا القائل لم يجد
قال لان معه الة الشرب والفساد فقال ابو حنيفة رحمه الله فارجحه
اذا كان معه الة الرثا وهذا بيان انه لا يجوز اقامة الحد بمثل الظاهر
وفي الملتقط عن ابي حنيفة كان المدينة والجماعة فسألهم فقالوا وجدنا
رجل

قوله في الرسول في الهروب

أحوال من وجد في بيته خمر

رجل ركوة خمر فارادوا ان يقيموا الحد عليه فقال ابو حنيفة رحمه الله وجدوا
معه الة الرثا، فلهذا رجوه فتركوه **وفي** الخانية قوم يشربون النبيذ فاتي
بهم فسكر البعض فشهد عليهم الشهود فغن كان سكران يحبس حتى يصحوا
ثم يقام عليه الحد ومن لم يكن سكران لاحد ولكنه يعزّر **وفي** البتة
يضرب المسلم ببيع الخمر ضربا وجيعا بخلاف الذمي **وفي** الخانية وكذا
المقيم اذا افطر في رمضان متعمدا يعزّر ويحبس بعد ذلك ان كان يخاف
عوده الى الافطار ثانيا وكذا المسلم ببيع الخمر وبأكل الربوا ولا يرجع عنه
فانه يعزّر ويحبس وكذا المفتي والمختن والنايحة يعزّر ويحبس **وفي**
البرازية من اكل في رمضان بشهره عيانا متعمدا يوم يقتله لان
صنعه دليل الاستحلال **وفي** الحاوي وعن ابي يوسف في الذي يبيع الخمر
ويشربه ويترك الصلوة احبسه واحلده في الحبس الى ان يتوب **وفي**
البرازية زني في رمضان وادعى شبهة سقط الحد عزّر ويحبس ولو
افطر فيه وادعى شبهة عزّر ولا يحبس المسلم الذي يبيع الخمر وبأكل الربوا
يعزّر والمختن والنايحة والمفيبة يعزّرون ويحبسون حتى يتوبوا
وفي روضة الناطق اذا امتنع المظاهر من التكفير حبسه القاضي حتى يكفر
او يطلق والسلطان منه عن غشيانها حتى يكفر فاذا امتنع من التكفير
ضربه **وفي** الخانية ولو امر القاضي بالقسم والنسوبة فجاء مرافعة الى

ولكن يعزّر فيمنذ ولو وجد منه راحة الخردون السكر يعزّره ولا
يؤخر التعزير حتى يزول السكر ولو وجد بحال بينة فيها خر يعزّر والحاصل
ان باب التعزير مبني على الغالب والفالب في مثل هؤلاء المجانة والفسق
فيمنون بناء على الظاهر ولو شهد رجلان بشرب الخمر وتوجد منه الراحة
عند اولي الامر كالقاضي والمحاسب جده والا فيعزّره مسكينة اخذت كسرة
خبز من خبز فطر بها حتى صرعا ليس له ذلك ويعزّر رأي غيره على فاحشة
موجبة للتعزير فعزّره بغير اذن المحاسب فلم يحاسب ان يعزّر المعزّر
ان عزّره بعد الفراغ منها قال رضي قوله ان عزّره بعد الفراغ منها اشارة
الي انه لو عزّر حال كونه مشغولا بالفاحشة فله ذلك وانه حسن لان
ذلك نهى عن المنكر وكل واحد ما موربه وبعد الفراغ ليس ينهي لان النهي
عن ماض لا يتصور فيتم خص تعزير وذلك الي الامام حكم العورة في الركبة
اخف من الخد حتى رآه مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا يناديه
ان ليج وان رآه مكشوف الخذا نكر عليه بعنف ولا يعزّر ان ليج وان
رآه مكشوف السوء امره بستره وادبه على ذلك ان ليج وقد اسند
ال بهذا بعضهم ان لكل احد ولو اذعي عند القاضي سرقة وعجز عن
اثباتها لا يعزّر بخلاف دعوى الزنا لان المقصود من دعوى السرقة
اثبات المال على رجل لاسبه الي السرقة بخلاف دعوى الزنا وان
قص

عظا ادى سرقة عند القاضي وعجز عن اثباتها لا يعزّر

قصدا قامة المحسنة لكن لا يمكنه الا بالنسبة الي الزنا وفي المال يمكنه
اثباته بدون نسبة الي السرقة فلم يكن قاصدا نسبة الي السرقة
ضرب غيره بحق وضربه بالمضروب ايضا يعزّر ان يبدا باقامة التعزير
بالبادي منهما لانه اظلم والوجوب عليه اسبق وان كان المدعي عليه
ذامرة وحظ استحسن ان لا اعزّره اذا كان اول ما فعل **وفي الدور**
والفرق في باب حد القذف قيل كتاب السرقة اذعي عند القاضي على رجل
بالسرقة وعجز عن اثباتها لا يعزّر لان مقصود المدعي تحصيل ماله لا السب
والسب بخلاف دعوى الزنا فانه اذا لم يثبت يلزمه الحد وفي النار
خائبة واذا انكر السرقة حكى عن الفقيه ابي بكر الاعمش ان القاضي
يجل بالكبرائية انه سارق وان المال عنده عند ذبه ويجوز له ذلك
الا ترى ان ارافة الدم بالكبر الرأي يجوز حتى من دخل في بيته رجل
شاهر سلاحه ووقع في قلبه انه ليقطعه كان له ان يقتله وعليه المشايخ
علي ان القاضي يعزّره لانه وجدته في موضع التهمة والامام يعزّر للتهمة
الا ترى انه لو رأي يمشي مع السارق يعزّره وكذلك لو رآه جالسا مع
الفساق في محبس الشرب يعزّره وان كان لا يشرب فكذا ههنا بقره الامام
وفي الزانية عن الحسن بن زياد انه يجلس ضرب السارق حتى يفر قال
اما لا يقطع اللحم ولا يظلم العظم **وفي** فتاوي ابي الليث لعمرو

من غير

عند القاضي بالكبرائية في النار

منع من الزنا

بالسرقة وحده رجل يذهب في حواجبه غير مشغول بالسرقه ليس له ان يقتله
وله ان باخذة ويأتي به الى امام ليحبسه حتى يتوب **وفي** البزازية والدعاريون
هم الذين يقصدون اتلاف اموال الناس وانفسهم يحبسون حتى يتوبوا وكيف
تؤف توبتهم قال والاي رحمه الله تعالى يعرف ذلك بظهور شعائر المسلمين
والصالحين في سماعهم **وفي** المبسوط للامام محمد رحمه الله تعالى وفي القنية
انهم الجيران جارهم انه سكران فاجتمعوا للطلب مع امام المحلة والمؤذن
وغيرهم ودخلوا بيوت المسلمين بغير اذنهم وطلبوا الزوايا والرفذق و
السطوح في كل بيت ففعلوا ذلك ولم يجدوا احدا يعزرون وقال غيره ليس
لهم ذلك ويمنعون اشد المنع له حمامات يطيرها فوق السطح مطلقا على
محورات المسلمين ويكسر زجاجات الناس برميها تلك الحمامات يعزرون
اشد المنع وان لم يمنع دجها المحتسب **وفي** الفتاوى الوفاية سئل عن
السيوف يشتري السلعة الجيدة ويخص بها اهل الامة دون المسلمين
ويخص المسلمين بالسلعة الرديئة وهو مستحق على ذلك واذا طلب منه
المسلم شيئا من الجيد ينكره ولا يعطيه له ولو بالكثير من قيمته هل للحاكم
ان يمنعه ذلك ام لا **اجاب** نعم للحاكم ان يمنع من ذلك ويعززه تعزير الابقاء
وسئل ايضا متولي الحبسة اذا سقر البضائع بالقيمة وتعدى بعض وبيع
ياكثر من القيمة هل له ان يعززه على ذلك **اجاب** او تعدي السوق وبيع

ياكثر من القيمة يعزّر على ذلك **وفي** الخاينة ولو سقاها سقا حتى مات فهو على
وجهين ان دفع اليه السم حتى اكل ولم يعلم به فمات لا يجب القصاص ولا
الدية ويجبس ويعزّر ولو اجره الجار لا يجب الدية على قاتله وان دفع اليه
في شربه وشرب ومات لا يجب الدية لانه شرب باختياره فيه الا لتعزير والا
ستغفار في غاية البيان وروي عن محمد بن الحسن رحمهما الله تعالى انه
قال اجبر المحتكر على البيع فان امتنع عن ذلك اعزّره ولا أسعّره واقول
له بيع كبايع الناس **وفي** الخاينة وقتل الرجل عبده او مدبره او ام ولد له
فانه يعزّر ولا يجب لقصاص لا الدية **وفي** الكافي ومن قتل مباح الدم بدون
اذن الامام لا يضمن الا يؤدب لاقسامه الى الامام **وفي** فتاوى القارية
سئل عن شخص ادعى على شخص بدعوى يوجب تكفيره فانكر فعجز عن
المدعي عن اقامة البينة هل يجب على المدعي شي **اجاب** انكار المدعي عليه
ما ادعي به على تقدير ان يقوم عليه بينة بذلك لو بدمنه واذا عجز المدعي
عن اثبات ما ادعاه لا يجب شي اذا صدر الكلام على وجه المدعي عنه
حاكم شرعي اما اذا صدر منه على وجه السب والسم والانتقاص فانه
يعزّر على حسب ما يليق به **وفي** جامع الواقعات للوفائي سئل عن من نظر
الى وجه اجنبية بشهوة وخلا بها في محل خال عن الناس هل يحرم عليه
ذلك ويعزّر ام لا **اجاب** نعم ويحرم ويعزّر **وسئل** ايضا عن اكل الحشيش

بأكثر من القيمة يعزّر على ذلك

هل يجرم عليه وما يجب علي اكله **اجاب** نعم ويجرم ويعزر **وسئل** عن حاكم
 شرعي عن حلق لحية تعديا ما اذا يلزمه **اجاب** يؤجل فان مضت ولم تنبت
 يلزمه الآية وان نبت لاشئ عليه سوى التعزير **وفي** التاتارخانية وان
 كانت شعرات بيورة علي ذقنه لا يجب شئ وهذا اذا لم ينبت مكانها خرب
 فاما اذا نبت مكانها خرب فان نبت مثل الاول بان كان الاول اسود واجر
 كما كان فلا شئ عليه **وفي** الكافي والكنز يؤدب علي ذلك **وفي** فتاوى الوفاية
سئل عن المسلم الذي يأكل الربوا ما اذا يلزمه **اجاب** يعزر علي ذلك **وسئل**
 ايضا عن امرأة اتت امرأة وفعلت حتى قضت اربها فماذا يجب عليهما
اجاب عليهما التعزير واما ما سألته الرجال بالرجال لا يجرم شيئا وفيه
 التعزير وليس فيه حد في قولهم جميعا واما ما سألته الرجال بالنساء فانه
 في التحريم كالجماع وفيه التعزير وليس فيه حد في قولهم جميعا واما ما سألته
 النساء بالرجال مثل العنين والحضي والمحبوب والعلمان الذين لا يصلحون
 للاستمتاع فانه في التحريم كالجماع وفيه التعزير وليس فيه حد ايضا واما
 عن النساء بالعلمان الصغار الذين لا يصلحون للاستمتاع فانه لا يجرم
 شيئا وفيه التعزير وليس حد كذا في التنقيح **وسئل** ايضا عن شرب الخمر في
 رمضان عما اذا يلزمه **اجاب** يلزمه حد الخمر ثمانين سوطا ثم يحبس
 حتى يخف عنه الضرب ثم يعزر بهنك مرة الشهر **وفي** البيهقي **وسئل** الوزي
 عن

رجل حلق لحيته زجرا

قالت المرأة بالرجال

عن امرأة في عدة من غيره تزوجها رجل ودخل بها هل هو كبيرة قال لا يقطع
 ويوجع ضربا والله اعلم بالصواب **الفصل الرابع عشر** في ضرب الرجل
 امراته والمولي عبده والمعلم الصبيان **وسئل** ابو بكر الاسكافي عن له عبد فاسا
 الادب قال لا ينبغي ان يضربه ولكن يرفعه الي الحاكم ليكون هو الذي اذ به
 لان التعزير ليس له حد مقدر وليس اليه التعزير قال الفقيه هذا خلاف
 اصحابنا فان عندهم له ان يعزره وبه نأخذ ولا يبلغ به الحد وكذا امراته
 لقوله تعالى واضربوهن اباح التعزير لكن عند الحاجة الي ذلك وفي التاتار
 خانية وللمولي ان يضرب مملوكه ومملوكته ضرب التعزير **وفي** الشافعي
 ثم اعلم ان ضرب الزوج امراته انما يباح فيما اذا ضربها النفقة نفسه كما
 اذا ضربها النفقة الي الصحيحة الا يري انه ليس له ان يضربها علي ترك الصلوة
وفي السراجية للزوج ان يضرب امراته علي اربع حفصا وما هو في معنى
 الاربع **احدها** علي ترك الزينة **والثاني** اذا دعاه الي فراشه **والثالث**
 علي ترك الصلوة وترك غسلها من الجنابة **والرابعة** علي الخروج من منزل
 الزوج بغير اذن الزوج **وفي** الثانية وله ان يضربها علي اربعة منها ترك
 الزينة اذا اراد بها الزوج **والثاني** ترك الاجابة اذا اراد الجماع وهي ظاهرة
والثالث ترك الصلوة وفي بعض الروايات عن محمد رحمه الله تعالى ليس له ان
 يضربها علي ترك الصلوة وترك الفصل عن الجنابة والحض بمنزلة ترك

رجل حلق لحيته زجرا

الزوج ضرب امراته في اربع حفصا

واصله اسلام واذا اعتبر ردة عنه عدها يجبر على الاسلام ولكن لا يقتل
 ولا يحبس **وفي** الخفة ويضرب اليان يسلم وروي الحسن عن ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى في الامة ان الامام يبعث اليها في كل يوم من يهددها و
 يضربها تسعة وثلاثين سوطا وهي في يد مولاها اليان تسلم كذا في التاتار
 خانية **وفي** ويؤجل ثلثة ايام فان عاد الي الردة ثانيا وطلب التأجيل
 اجل وكذا في الثالثة وفي الرابعة استتيب من غير تأجيل فاذا اسلم
 قبل اسلامه وضرب ضربا وجيعا ويحبس حتى ياتي عليه خشوع التوبة
وفي المحيط واذا اسلم خلي سبيله وذكر في النوادر عن اصحابنا اذا تكرر
 ذلك منه يضرب ضربا مبرحا ثم يحبس اليان يظهر توبته وخشوعه
 وروي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في المرتدة للمرة انها تخرج
 كل يوم وتضرب تسعة وثلاثين سوطا اليان يتوب **وفي** الكافي وكذا
 الجواب في الامة كذا في التاتار خانية ولو قط رجلوا والقاه قدام
 الاسد فاهلكه لا قود ولا دية علي عاقلته وقال ابو يوسف راجح يحبس حتى
 يموت في السجن كما هو مذهب علي بن ابي طالب رضي الله عنه واجمعوا
 انه يعز رتقير ابرحا كذا في خزائن الاكمل وفيه ايضا لو قط رجلوا
 والقاه في الشمس حتى مات حرا وعطشا والقاه في برد شديد لا قود
 وعليه الدية تؤخذ من عاقلته ويجب عليه التعزير والحبس حتى يموت

وفي الفتاوى الوفاية سئل عن رجل اذني علي اخرج فاجاب بعد الا
 سحاق وحلف بالتماس المذني وتوجيه الحاكم ثم اقام عليه بيعة بالحق
 فصدق عليه واذا في انه قاصده من دين له عليه فهل يلزمه التعزير
 علي الحلف ام لا **اجاب** لا يلزمه تعزير علي ذلك وفي القارنية سئل اذا
 استاجر شخص دارا وقفا من مؤجر شرعي ثم انه هدمها بيده العادية
 وغير معاملها وجعلها طاحونا او فرنا او غير ذلك فهل يلزم المستاجر
 هدم ما بناه واعادة العين الموقوفة كما كانت ام لا **اجاب** ينظر الي القاي
 في ذلك ان كان غيره اليه انفع لجهة الوقف واكثر رنعا للزم بهدم
 اخذ منه الاجرة وبقي ما عمره لجهة الوقف ولا اكثر رنعا للزم بهدم ما صنع
 واعادة الوقف الي الصفة التي كانت عليها بعد تعزيره بما يليق بحاله
 وسئل ايضا عن شخص قطع شجرة غير شجر اشترام غير متمر بالبخر ومن
 يطلب اجارا ان قال للتجار الاشجار ملكي فاقطعها والتجار لا يعلم الحال
 فالضمان علي الامر ويعزروا ان علم فالضمان والتعزير علي التجار لانه هو
 المقدي ويضمن قيمتها حين قطعها مثمرة وغير مثمرة وسئل ايضا عن
 رجل سئل عن الحاكم ان يخلق عزيمه ان لا يشكوه الامن الشرع فالي الغرم
 الحلف **اجاب** ليس للقاضي ان يجبره علي الحلف وانما ينهاه عن التعزير
 له من غير الشرع فاذا نهاه ثم شكاه من غير الشرع فلا آذ به وعزمه

في التاتار
 في التاتار
 في التاتار

جميع ما عزم بسبب ذلك وفي قواعد شيخ الاسلام برهان الدين الفروج اذا
زال عذرتها بالاصبع هل يضمن **اجاب** لا يضمن ويعزروا في احكام الصفار
وفي البرازية قتل الرجل عمدا وله ولي له ان يقتض بالسيف قضي به اولا
ويضرب حلاوته ولورام قتله بغير السيف منع وان فعل ذلك عزروا وفي
الكافي للحاكم بالشهيد ولو قتل رجل رجلا فدفع الي وليه فقطع يده
عمدا ومثله في غير ذلك الموضع لم يضمن ذلك ولكنه يعزروا **وفي** المجتبى
وفي جامع القاضي الاصل في كل شخص اذا راي مسلما يزني ان يحل له قتله
وانما يمنع خوفا ان يقتله ولا في انه زني حسن عن ابي يوسف رحمه
رجلا مع امراته او مع اخيه او مع محرم له او مع جاريته حل له القتل **وفي**
الفردوس من وقع علي غير ذي رحم محرم منه فاقتله حسن عن محمد بن
وكذا الورابي محضاي زني وهي طاعة حل له قتلها وفي روضة العلماء راي
محضاي زني فصاح به ولا ينتبه حل له قتل وعلي القياس المكابرة بالظلم
وقطاع الطريق وصاحب المكس وجميع الظلمة بادي شي له قيمة وجميع
الكابرو وفي جمع النسبي **سئل** شيخ الاسلام عن قتل الاعونة والظلمة والسعاة
في ايام الغفرة ويخففون قال ذلك امتناع ضرورة ولورد والعاد وكما نشاهد
قال وسألنا الشيخ ابا شجاع عنه فقال يباح ويتاب قاتله وفي شرح السنة
من تكلم محارمه واصابها قال احمد واسحق يقتل ويؤخذ ماله **وفي** الخائنة
وليس

زوال العذرة بالاصبع
القصاص بالسيف
وجرد رجلا مع امراته
سئل عن قتل الاعونة والظلمة والسعاة

وليس لاحد ان يستقر رضى او زرعه بغير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما
اخذ من الماء وان اخذ مرة بعد مرة يؤذ به السلطان بالضرب والحبس ان راي
ذلك **وفي** النوادر اهل قرية اجتمعوا علي ترك الوتر اذ بهم الامام وحبسهم كذا
في التاتار خانية قال المحدث ولوات رجلا فجر بامرأة من السبي قبل التقسيم
والاخراج الي دار الاسلام ثم قتلها خوفا من ان يخبر الامام بما صنع ثم اطلع
الامام علي ما صنع لم يكن عليه حد ولا عقرب ولا قصاص ولا ضمان وكذلك لو
استهلك سائر الاموال من الغنيمة نحو الامتعة والاسلحة او قتل صبيا
او رجلا فانه لا ضمان عليه ولا قصاص لكنه يؤذ علي ما صنع كذا في التاتار
خانية وفي الذخيرة وكل مصر من امصار المسلمين يجمع فيه الجمع والاخبار
وتقام فيه الحدود فليس ينبغي للمسلم او للكافر ان يدخل فيه خرا ولا
خنزير فان ادخل فيه مسلم خرا او خنزيرا قال انما اريد ان اخلل
الحرم وقال ليس هذا لي وانما هو لغيري ولم يخبر لمن هو فانه ينظر ان
كان رجلا متدينا لا يتهم علي ذلك جلبت سبيله وامرته ان يحلل الحرم
لان ظاهر حاله يدل علي صدقه والبناء علي الظاهر واجب حتي يتبين
خلافه خصوصا فيما لا يمكن الوقوف علي حقيقة الحال فيه وان كان
رجلا يتهم بتناول ذلك اريقت حمرة ودبحت خنازيرة واحرقت
بالنار لان ظاهر حاله يدل علي قصده ارتكاب الحرام فيمنعه ذلك علي

في الامور التي فيها جازم

سبيل النهي عن المنكر وان راي الامام ان يؤذبه باسواط ويحبسه حتى
تظهر توبته فعلا لانه صار مستوحيا للتعزير بارتكاب ما لا يحل وهو ظاهر
الحزم والتعزير في مصر المسلمين فان اقتصر على احدها اما الضرب واما
الحبس فله ذلك لان ذلك بطريق التعزير وقد يكون التعزير بعقوبتين
وقد يكون بعقوبة واحدة ولا ينبغي له ان يحرق الزرق الذي فيه الحزم
ولان بكسر الاء الذي فيه الحزم لان هذا مال متقوم بين المسلمين وليس
للامام ان يفسد مال المسلمين بخلاف الحزم والتعزير لانه ليس بمال
عند المسلمين فجاءت اطلاقها بطريق الحسنة والنهي عن المنكر فان حرق
الزرق او كسر الاء فهو ضامن لانه اتلف مالا متقوما على مسلم فان
كان من راي الامام ان يفعل عقوبة علي صاحبه بما ضيع فحرق الزرق
او امر غيره حتى حرق الزرق فلا ضمان لانه مجتهد فيما صنع واختلف
عبارة المتأخرين في ذلك بعضهم قالوا بالعقوبة والتعزير بانلا مال
مجتهد فيه وبعضهم قالوا بالآثار المعروفة ان رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم امر باراقة الحزم وكسر الدنان ثم اختلف العلماء ان الامر بكسر
الدنان هل انتسخ فاكثر العلماء ان الامر بكسر الدنان علي انه انتسخ
وبعضهم لم ينتسخ فالامام ان راي ذلك فقد وجد لما راي اختلافنا
فهذا معني قوله انه مجتهد فيه ومن اصحابنا من قال ما ذكره محمد
من

جواز حرق الزرق • امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتعزير وكسر الدنان •

من الجواب في حرق الزرق وكسر الدنان محمول علي انه يشرب فيه الخمر علي وجه
لا يمكن الانتفاع به بطريق آخر فانه اذا كان بهذه الصفة يجوز افساده
ولكن هذا ليس بصواب فان وضع المسئلة في الامام واذا كان الانبأ بهذه
الصفة كان الامام وغيره في الكسر سواء كما في اراقة الحزم فان الامام كما لا
يضمن باراقة الحزم فغير الامام لا يضمن ايضا وان كان الذي دخل مصر في
امصار المسلمين رجلا من اهل الذمة فان كان جاهلا ردة الامام عليه
متاعه واخرجه من مصر واخبره انه ان عاد اذ به لانه الجاهل يثبت
ويعلم ومعني قوله ان كان جاهلا انه لا يعلم انه لا ينبغي له ان يفعل
ذلك فان كان عالما فالامام لا يريق حزمه ولا يذبح خنازيره لان هذا
مال متقوم عنده ولكن ان راي ان يؤذبه بالضرب او الحبس

- فقل ذلك وفي محيط السرخسي اذا •
- وفق من الذي انه يخبر المشركين •
- بعيوب المسلمين او يقتل رجلا •
- فيقتله لا يكون نقضا •
- للعهد غير انه يعاقب •
- ويحبس لاننا نكتب محظورا •
- والله اعلم •

تمت

في حرق الزرق
مقتل المشركين

مسئله

استقياد ن برقاج كمسنه لركيجه ايله زبدك منزلني باصوب بالني
نهب وغارت ايدوب لكن قتل نفس ايماسه لرهر برينك الادي
نصاب سرقه به بالغ اوليجق مزبورلره نه لازم اولور **الجواب**
الادقري موجودايسه استرداد اولوب يدبئنا لري رُسفندن
رجل سيرالري كعبندن قطع اولور **مسئله** مسلم ويهودي
طايفه سندن برقاج كمسنه لري بين الناس رايح اولوب تام
الوزن اولان ياره لري دوشوروب اطرافلر نندن ثلث ونصف
مقدار لري قرقوب وقرينده لري كويجه ايدوب بها سيله
فروخت واول قرقلمش ياره لري خلقه نشا يملر يله بيع وشر
وساير معاملاته خلقه ضرر ونظام مملكته خلل ويروب بفعل
شنيع معتاد لري اولاديغي شرعاً ثابت اولسه مزبورلره شرعاً
نه لازم اولور **الجواب** تعزير شديد وحبس مديد **بوصوته**
وجودي سبب نظام عالم اولان پادشاه اسلام ايده الله
ونصره حضرت لري مزبور لريك قتل لري زاي ايدوب قتل
ايملري مشروعي **الجواب** مشروعدر **بتمت**

الرسالة المتعلقة بالسياسة لدره افندي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه
اجمعين **وبعد** ذكر في العناية شرح الهداية السياسة تغليظ جزاء
جناية لها حكم شرعي عسماً لما دة الفساد وذكر في معنى الحكم السياسية
شريعة معتلة ثم قال **السياسة** نوعان ظالمة فالشريعة تحرمها وسياسة
عادلة تخرج الحق من الظالم وتدفع كثير من المظالم وتردع اهل
الفساد ويتوصل بها الى المقاصد الشرعية فالشريعة توجب المصير
اليها والاعتماد عليها في اظهار الحق وهي باب واسع تفضل فيه فيها
الافهام وتنزل فيها الاقدام واهماله ليضيع الحقوق ويعطل الحدود
ويجري اهل الفساد ويعين اهل العناد والتوسع فيه يفتح ابواب
المظالم الشنيعة ويوجب سفك الدماء واخذ الاموال بغير الشريعة
ولهذا سلك فيه **طائفة** سلك التفريط المذموم فقطعوا النظر
عن هذا الباب الا فيما قل ظناً منهم ان تعاطي ذلك مناف للقواعد
الشرعية فسدوا من طريق الحد سبيلاً واصح وعدلوا من العناد الى
طرق فاضحة اذ في انكار السياسة الشرعية رد للنصوص الشرعية وتغليظ
للخلفاء الراشدين **وطائفة** سلك في هذا الباب سلك الافراط

فتعد واحدود الله وخرجوا عن قانون الشرع الى انواع من الظلم و
البدع في السياسة ونوهوا ان السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة
الخلق وفضلها الامة وهو جهل وغلط فاحش فقد قال عز من قائل
اليوم اكملت لكم دينكم الآية فدخل في هذا جميع مصالح العباد الدينية
والدنيوية علي وجه الكمال وقال عليه الصلوة والسلام تركت فيكم
ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله تعالى وسنتي **وطائفة** توسّطت
وسكنت فيه مسلك الحق وجمعوا بين السياسة والشرع ففهموا الباطل
وأزخصوه ونصبوا الشرع ونصروه والله يهدي من يشاء الى صراط
مستقيم وهذا القسم يشتمل على فصول **الاول** في الدلالة على مشروعية
ذلك من الكتاب والسنة وذلك وجوه كثيرة فلنرجع الى الاصل
واما ما ذكر من سياسة الخلفاء والملوك والقضاة واستخراجهم المحفوف
بطريق السياسة فيطول الكتاب بذكره ولكن نحن نذكر بعضا **منها**
ما ذكر في باب ان من شروح المشارق ان قوله عليه الصلوة والسلام من
غرق غرقناه ومن حرقناه محمول على السياسة وفيه ايضا قوله
عليه الصلوة والسلام ان النار لا يغيب بها الا الله تعالى فاحرق علي رضي
الله عنه فوما زنا دقة اخذوه اليها للسياسة والمبالغة في الزجر للامام
ذلك اذا دعت المصلحة **وفي حدود شرح الوقاية** وحدود الهداية
قوله

قوله عليه الصلوة والسلام اقتلوا الفاعل والمفعول في حق اللواطة
محمول على السياسة **وفي باب السياسة** من جامع الشروح الميزدوي وما
روي منه ان ابا بكر رضي الله عنه قتل شهودا القصاص بعد الرجوع محمول
على السياسة **وفي حدود شرح الهداية** وما روي من الاحاديث واثار
الصحابة رضي الله عنهم اجمعين في حق اللواطة محمول على السياسة كما حمل
على السياسة ما روي في التارخ في المرة الخامسة في قوله عليه الصلوة والسلام
فان عاد فاقتلوه وفي حدود بيان الرواية كل ما روي في حق اللواطة
عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن الصحابة رضي الله عنهم من القتل والجرم
والتكليس وغير ذلك فذاك محمول على السياسة وعندنا يجوز مثل ذلك
بطريق التعزير والسياسة الا يرب الى ما قال محمد في الزيادات يجب بها
التعزير والرأي الى الامام ان شاء قتله ان اعناد ذلك وان شأضبه
وحبسه **وفي مئين المحكام** علي وفق ما في الذخيرة المالكية للامام
القرا في اعلم ان التوسعة على المحكام في احكام السياسة ليست
مخالفة للشرع بل تشهد لها الادلة التي ذكرت وتشهد لها ايضا القوا
الشرعية من وجوه **الاول** ان الفساد قد كثر وانتشر بخلاف العصر
الاول ومقتضى ذلك اختلاف الاحكام بحيث لا يخرج عن الشرع بالكلية
لقوله عليه الصلوة والسلام لا ضرر ولا اضرار وترك هذه القوا بين

يؤدب إلى الضرر ويؤكد ذلك جميع النصوص الواردة بنفي المخرج **والثاني**
أن المصالح المرسله قال بها أي حكم جميع من العلماء وهي المصالح التي لم يشهد
الشرع باعتبارها ولا بالغائها وإن كانت على سبيل المصالح وتلقنه العقول
بالقبول ويؤكد العمل بالمصالح المرسله لأن الصحابة رضي الله عنهم عملوا
أمورا مطلقه لا لتقدم بشاهد بالاعتبار نحو كتابة الصحف ولم يتقدم
فيها أمر ولا نظر وولاية العهد من أبي بكر رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه
ولم يتقدم فيها أمر ولا تغير وكذلك ترك الخلافه شورى بين سنته
وتدوين الدواوين وعمل السكة للمسلمين واتخاذ السجون وغير ذلك
مما فعله عمر رضي الله عنه وهدم الاوقاف التي بازاء مسجد النبي صلى الله
عليه وسلم والتوسعة في المسجد عند ضيقه وحرق المصاحب جمعهم
على مصحف واحد وتجديد اذان في الجمعة بالسوق كما فعله عثمان
رضي الله عنه وغير ذلك كثير جدا فعل لمطلق المصلحة **والثالث** أن
الشرع مشدد في الشهادة أكثر من الولاية لتوهم العداوة فاشترط
العدو والحرية ووسع في كثير من العقود المستثناة وضيق في الشهادة
في الزنا فلم يقبل فيه إلا أربعة يشهدون بالزنا كالميل في المحلة وقيل
في القتل اثنين والدماء اعظم لكن المقصود السر ولم يحوج الزوج
الملاعن إلى بيته غير اجماله ولم يوجه اليه هذا القذف بخلاف سائر

القذف

القذف لشدة الحاجة في الذاب عن الانسان وصون العيال والزمن
عن اسباب الارتباب وهذه المبانيات والاختلافات كثيرة في الشرع
لاختلاف الاحوال فلذلك ينبغي ان يراعى اختلاف الاحوال من الـ **الوقوال**
زمان فيكون المناسبة الواقعة في هذه القوانين للسياسة مما
شهدت لها القواعد بالاعتبار فلا يكون من المصالح المرسله بل على رتبة
فلحق بالقواعد الاصلية **والرابع** أن كل حكم من هذه القوانين ورد به
دليل بخضه واصل يقاس عليه كما تقدم وقد ذكرنا عن بعض العلماء وهو
المذهب أنه قال إذا لم تجد من جهة الآخر العدول اقنأ أصليهم وأقلهم
فجور الشهادة عليهم ويلزم مثل ذلك في القضاء وغيره لئلا يضيع
المصالح ولا تنقض الحقوق والاحكام وما اظن أحدا يخالف في هذا
فإن التكليف مشروط بالامكان وإذا جازت لشيء فستة لأجل
عموم الفساد جاز التوسع في احكام السياسة لأجل كثرة فساد الزماد
واهل وقد قال عمر بن عبد العزيز ستحدث للناس قضية بقدر ما
أحدثوا من الفجور قال العراقي صاحب ذخيرة المالكية ولا شك
أن قضايا زماننا وشهودهم ولا تهم وأمناءهم لو كانوا في العصر
الاول لما اعتمدوا من دينهم عليهم لأن هؤلاء في مثل ذلك العصر
فسوق فإن خيار زماننا رذال ذلك الزمان وولاية هذا العصر

ارذال وذل الزمان وولادة الارزال فسوق فقد حسن ما كان قبيلها
وانتفع ما كان ضيقا واختلوا الاحكام باختلاف الزمان **والخامسة**
يعتد ذلك من القواعد الشرعية ان الشرع واسع للمرصع في النجاسة
اللاحقة بها من الصغير ما لم تشاهده كسوب الارضاع ووسع في زمان
المطر من طين المطر كما ذكره محمد بن طين بخاري مع ما فيه من العذر
والنجاسة ووسع لاصحاب القروح في كثير من نجاساتها ووسع
لاصحاب البواسير في بللها وجوز الشارع ترك اركان الصلوة و
شروطها اذا ضاق الحال كصلوة الخوف ونحوها وذلك كثير في الشرع
ولذلك قال الشاعر في ربه الله تعالى ما ضاق الشئ الا انتفع بشي
هذا الموطن فذلك اذا ضاق علينا الحال في درء المفاسد اشجع لها
انتفع في تلك المواطن **والسادس** ان اول بدء الانسان في زمان
عليه الصلوة والسلام كان ضيقا فابحت الاخت للاخ واشيا كثيرة
وسع الله تعالى فيها فلما انتفع الحال وكثرة الذرية حرم ذلك في زمن
بنو اسرائيل وحرم السبت والشحوم والابل وامور كثيرة وفرض عليهم
خمسون صلوة وتوبة احدم بالقتل بنفسه وازالة النجاسة بقطعها
الي غير ذلك من التشديدات ثم جاء اخر الزمان وضعف الجسد وقل
الجهد فلطف الله بعباده فاحلت لك المحرمات وخففت الصلوة وقبلت
التوبة

التوبات فظهر ان الاحكام والشرائع بحسب اختلاف الزمان وذلك
من لطف الله عز وجل بعباده وسببه الحاررية في خلقه وظهر ان هذه
القرائن لا تخرج عن اصول القواعد وليست بدعا مما جابه الشرع المكرم
وفي الاصلاح شرح ايضاح الوقاية عن التبيين ومن السياسات ما حكى
عن الفقيه ابي بكر الاعمش ان المدعي عليه اذا انكر السرقة فللامام ان
يعمل فيه باكثر رايه فان غلب علي ظنه انه سارق وان المال المروق عنه
عاقبه وفي سرقة الخلاصة والبرازية عن الاصل المدعي عليه اذا انكر السرقة
قال عامة المشايخ يعزرة الامام اذا وجدته في مكان التهمة بان رآه
يمشي مع السراق او جالس مع شربة الخمر لكنه لا يشرب دخل عصام بن
يوسف علي امير بلخ فاتي بسارق فانكر فسيل فقال البيهقي للمدعي
عليه انكر فقال الامير ها توابا بالسوط والعقابين فما ضرب عشرين
اقر واتي بالسرقة فقال عصام سبحان الله ما رايت ظلما اشبه بالعدل
منه وفي الراية جمع الفتاوى والبرازية عن سرقة المحيط من المشايخ
من قال بضممة الاقرار بالسرقة مكرها سيل حسن بن زياد ايجل ضرب
السارق حتى يقر قال ما لم يقطع اللحم ولا يظهر العظم وفي سرقة خزانة
المفتين وبعض المتأخرين افتى بضممة الاقرار مكرها ويجل ضرب السارق
حتى يقر وفي جنائيات جواهر الفتاوى سئل الامام الناصبي قيل هو

يوحى اليه الفقه عن مفسد يسقي في الارض بالفساد ويوقع بين الناس
الشرار رافعا الي السلطان ما دايحب عليه قال القتل مشروع عليه وجوبا
لفساده والقتل فيه مقنع وفي جواهر الفتاوى قبيل المزارعة سئل عنه
ايضا عن قتل الزنبور والحشرات المؤذية كالكلب وغيره هل يجوز قال
يجب قتل الآدمي المؤذي فضلا من غيره اذا كان مؤذيا وفي آخر سرقه
الهداية وجميع كتب الفروع من اعتاد الخنق قتل به سياسة لانه ذوا
فطنة سايح في الارض بالفساد وفي السراجية والمضمرات فان سرق
ثالثا ورابعا فللامام ان يقتله سياسة لسعيه في الارض بالفساد
وفي آخر حدود خزائن المفتين اذا عرف الامام الخنق او اقر او اجيب
معه اداة الخناقين ومعه المتاع امر بضرب عنقه او صلبه **وفي الفصل**
الثامن من كراهية الخلاصة والبرازية علي وفق ما في المحظر والاباحة
من جميع الفتاوى نقلا عن فتاوى النسفي كان السيد الامام ابو
شجاع يقول يثاب قاتل الاعونة وكان يعني بكفرهم قال مشايخنا
واختار المشايخ انه لا يعني بكفرهم قال وجواز القتل لا يدل علي الكفر
قال الله تعالى فما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية والاعونة
من المحاربين مع الله ورسوله **وفي سير مجمع الفتاوى** علي وفق ما في
سير البرازية نقلا عن فتاوى عطاء بن حمزة سئل عن قتل الاعونة

والظلمة والسعاة في الفترة قال يباح قتلهم لانهم ساعدون في الارض
بالفساد وقيل انهم يعتصمون عن السعي بالفساد في ايام الفترة
ويحتفون فقال ذلك امتناع ضروري ولو ردوا العاد والمالهوا عنه
كما شاهد وقد سئل السيد الامام ابو شجاع عنه فقال يباح قتلهم
ويثاب قاتلهم قال وكان رجلا من فضلاء الاعونة يقرأ كتاب
التوحيد فلما خرج يوما اتى عليها بعض اصحابه فقال نعم لو كانا
مسلمين قيل كيف قال من شرط الاسلام الشفقة علي اهل الاسلام
والفرح بفرحهم والاعونة بخلاف ذلك وان اردتم تحقيق ذلك
فاسمعوا لنادي السلطان اني احببت الي مائة الف فانفدوها
في يومين او ثلثة كيف يصير الناس قالوا محزونين قال وكيف يصير
هذان قالوا فرحين وقال لو بدد السلطان فتادي اتني عفوت ذلك
عنكم كيف يصير الناس قالوا فرحين وقال وكيف يصير هذان قالوا
محزونين قال وكيف يكونان مسلمين وقد فرحوا بخزنتهم وخزنا بفرحهم
وفي اخراجناية البرازية ولفساد الملك بسبب السعاة افترابات
قتل الاعونة والسعاة في زمان الفترة جائز والقيد لكونهم في
مثل هذا الشد ضررا فيلحقون بالذين يحاربون الله ورسوله
ويسعون في الارض فسادا وفي الباب الرابع عشر من الاحكام

السلطانية للامام الماوردي حكيات رجلا في ابن عباس رضي الله عنهما
فتقبل منه الايالة بمائة الف درهم فضر به مائة سوط وصلبه حيا
تعزيزا وتاديبا **وفي حدود شرح الزاهدي** عن الفردوس من واقع
علي ذات رحم محرم منه قاتله وعن شرح السرخسي عن محمد وكذا الق
راي محصايزي فصاح به فلم يتنبه حل له قتله وعلي هذا القياس
المكابرة بالظلم وقطاع الطريق وجميع الظلمة بادي شئ له قيمة
وجميع الكبائر وصاحب ملكس **وعن شرح السنة** من نكح محارمه
واصابها قال احمد واسحق يقتل ويؤخذ ماله وذكر ابن التميمي
في تفسير قوله تعالى ولا تتكلموا بما نكح اباؤكم الآية الخ ان رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعث ابا بردة الي رجل عرسا مراة
ابيه ليقتله وياخذ ماله الظاهر ان هذا علي سبيل السياسة والتفريز
وفي النهاية ومعراج الدراية في باب ما يحدث علي الكفار في الطريق
من كتاب الجنابات وكلم من ضرر خاص يتحمل لدفع الضرر العام كما
في الرمي علي الكفار وان تترسوا بالمسلمين والصبيان ومصالحه
الوصي في مال اليتيم وقطع العضو في مرض الأكلة عند خوف الهلاك
وفي أول سير غابة البيان وشرب فتاوي قاضيهان ودفع الضرر
العام بالضرر الخاص من الواجب في احكام هذا الباب متحمل وفي
باب

باب ما يحدث في الطريق من الهداية ودفع الضرر العام بالخاص
من الواجب الفصل الثاني في احكام هذا الباب اذا ثبت قيام الدليل
علي ان السياسة في الاحكام من الطريق الشرعية فهل للقضاء ان
يتعاطوا الحكم بها فيما رفع اليهم من اتهام النصوص واهل الشر والعدو
وهل لهم الكشف عن مجرذ الاقرار او قيام البينات وهل لهم ان يغزوا
الخصم اذا ظهرت مبطلة او ضربه او سؤالة عن اشياء يدل علي صورة
الحال **والجواب** ما ذكره ابن قيم الجوزي الحنبلي من ان عموم الولايات
وخصوصها وما يستفيدها المتولي بالولاية يتلقى من الالفاظ والا
حوال والعرف وليس لذلك حد في الشرع فقد يدخل في ولايته القضاء
في بعض الازمنة والامكنه ما يدخل في ولاية الحرب في زمان ومكان
آخر وبالعكس ولما نصوص المذهب فصرحة بان لهم تعاطي ذلك
علي ما سذكروه ان شاء الله تعالى ومقتضي كلام القرافي في الاخيرة
والامام الماوردي في الاحكام السلطانية ان ليس للقاضي ان يتكلم
في السياسة ولا يدخل له فيها وانا اذكر ما ذكره ثم اتبعه نصوص اهل
المذهب علي سبيل الاختصار قالا والفرق بين نظر والي المظالم وبين
القضاء من عشرة اوجه **الاول** ان يوالي المظالم من القوة والهيبة
ما ليس لهم **الثاني** انه افسح مجالا واوسع معالا **الثالث** انه يستعمل

في الارهاب وكشف الاشياء بالامارات الدالة وشواهد الاحوال
اللاجئة مما يؤذي في ظهور الحق بخلافهم **الرابع** انه يقابل من ظهر
ظلمة بالتأديب بخلافهم **الخامس** انه يتأني في ترديد الخصوم عند اللبس
ليتمتع في الكشف بخلافهم اذا سألهم احد الخصمين فصل الحكم لا يؤخره
السادس انه له رد الخصوم اذا عضلوا الي واسطة الامناء ليفصلوا بينهم
صلحا عن تراض وليس للقضاة الا برضاء الخصمين **السابع** ان له ان يفسخ
في ملازمة الخصمين اذا وصحت امارات التخاصم ويأذن في الزام الكفالة
فيما يشرع فيه التكفل ينقاد الخصوم الي لتناصف ويتركوا التخاصم بخلافهم
الثامن انه يسمع شهادات المستورين بخلافهم **التاسع** ان له ان
يخلق الشهود اذا ارباب فيهم بخلاف القضاة **العاشر** ان له ان يبتدأ
باستدعاء الشهود ويسألهم عما عندهم في القضية بخلاف القضاة فانهم
لا يستمعون البينة حتى يريد المدعي احضارها ولا يسمعونها الا بعد مسألة
المدعي سماعها واما نصوص المذهب فيقتضي ان للقاضي تعاطي اكثر
هذه الامور فقد قالوا في حصال القاضي بانه يأخذ نفسه بالمجاهدة
ويسعى في اكتساب الخير ويستصلح الناس بالرهبة والرغبة ويشهد
عليهم في الحق ولا يدع من حق شيئا وبلين من غير غضب حتي قال في المحيط
لو سلم عليه احد الخصمين في المجلس وسعه ان لا يرد في احد القولين
انتقاء

انتقاء الحرمة للمجلس وهذا نص في استعمال القوة والهبة واما الاخذ
بقرائن الاحوال فللقاضي ان يأخذ بالامارات والقرائن في وجوه كثيرة
وطول ذكرها وقد افردهما بابا في معين المحكام واما مقابلة من ظهر
ظلمة بالتأديب فهذا هو المذهب قال بعضهم ان المدعي اذا انكشف للمحاكم
انه مبطل في دعواه فانه يؤدبه واقل ذلك الحبس فيندفع بذلك اهل
الباطل والذرق **قال في المحيط** والقاضي ان يحبس الصبي التاجر علي وجده التاء
لا العقوبة حتي لا يماطل حقوق العبادلات الصبي يؤدب لينزجر عن
افعاله الذميمة وكذا اذا اذى احد الخصمين صاحبه وتشتا عنده فله
حبسهما وتعزيرهما واما تائيته في ترديد الخصوم عند اللبس ليتمتع في
الكشف فهذا هو المذهب ذكره في باب الاداب التي ينبغي للقاضي الاخذ
من معين المحكام ومن ذلك انه اذا طال الخصام في امر وكثر الشغب فيه
فلا يأس للقاضي ان يحرق كتبهم اذا برحى بذلك تقارب امرهم ويأمرهم
بابتداء الحكومة واستحسنه بعض الائمة ذكره في معين المحكام ايضا
واما رد الخصوم الي واسطة الامناء يفصلوا بينهم بالصلح فقواعد
المذهب ومسايله تقتضي ذلك وقد ذكر في باب ادب القاضي اذا حشني
من تناقم الامر بانفاذ الحكم بين الخصمين اذا كانا من اهل الفضل او بينهما
رحم يتردد بينهما وامرهما بالصلح وقد اقام بعض قضاة العدل من

من الصدر الاول رجلين من صالح جيرانه من بين يديه وقال ائتمروا علي
انفسكم ولا تظلموا علي سركم ولا بد في هذا كله من الوسائط **وقال عمر**
بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ردّد والقضاء بين ذوي الارحام حتي
يصلحوا فان فصل القضاء بورث الضغائن **وفي الواقعات الحسامية**
ينبغي للقاضي اذا اختصم الاخوان او بنوا الاعمام ان لا يجعل بالقضاء
بينهم ويدافعهم قليلا ليصطلحوا لان القضاء وان كان بالحق ولكنه
ربما يصير سببا للعداوة بينهم واما سماعهم شهادات المستورين
فالمذهب ان القاضي يسمعها ايضا في مواطن عديدة ذكره في باب
القضاء في شهادات غير العدول من معين الحكام **واما تخليف الشهود**
اذا ارتاب منهم فقد فعله قاضي القضاء ابن شيرمه بقرطبة في تركه
حلفهم بالله ان ما شهدوا به بحق وقد روي عن بعض العلماء انه قال
اري لفساد الزمان ان يحلف الشهود **وفي التاتارخانية** قبيل كتاب
الرجوع عن الشهادات عن المضمرات والتهذيب وفي زماننا لما تعددت
التركية لغلبة الفسق اختار القضاء استخلاف الشهود وكما اختاره
ابن ابي ليلى **وفي دعوى خزانه الفتاوى** ولا يحلف الشهود عندنا خلافا
للساقي **وفي فضا شرح المجمع** قبل انما لا يحلف لان الحلف قد حصل فيه
عند اداء الشهادة بلفظ اشهد وقبل هذا اذا كان عربيا يعرف حصول
الحلف

الحلف بلفظ اشهد ولا يحلف واما استدعاء الشهود سواء لهم عما عندهم
قصونات القاضي يفعل ذلك في مواطن اذا استرأب او يفرق بينهم
ايضا ذكره في معين الحكام وفي الفصل الثالث في الفرق بين نظر القاضي
ونظر والي الجرائم وفي الذخيرة للامام العراقي والاحكام السلطانية للامام
الماوردي ويمتاز والي الجرائم عن القضاء بنسبة اوجه **الاول** سماع قذف
المتهم اعوان الامارة من غير تحقيق الدعوى المعبرة ويرجع الي قويم
هل هو اهل هذه التهمة ام لا فان نزهوا اطلقه وان قذفوه بالغ في
الكشف بخلاف القضاء **الثاني** انه يراعي شواهد الحال واوصاف المتهم في
قوة التهمة وضعفها بان يكون المتهم بالزنا متصفا كالنساء فبقوة
التهمة او متهما بالسرقه وفيه اثار ضرب من قوة بدن وهو من اهل
الدعارة فيقوى او لا يكون شئ من ذلك فتخفف وليس ذلك للقضاء
الثالث تعجيل حبس المتهم للاستبراء والكشف ومدته شهر او بحسب
ما يراه بخلاف القضاء **الرابع** يجوز له مع قوة التهمة ضرب المتهم
ضرب تعزير لا ضرب حد ليصدق فان اقر وهو مضروب اعتبر حاله فان
ضرب ليقر لم يعتبر اقراره تحت الضرب بل ليصدق عن حاله بقطع ضربه
واستعاد اقراره فان اقر بخلاف الاقرار الاول اخذه بالثاني ويجوز
العمل بالاقرار مع كراهة وليس ذلك للقضاء **الخامس** انه فيمن

تكررت منه الجرائم ولم ينزجر بالحدود بلغ ان يستديم حبسه اذا احرز
الناس بجرايمه حتي يموت ويفوته ويكسوه من بيت المال بخلاف
القضاة **السادس** ان له احلاف المتهم بلا اختبار حاله ويفلظ
قاض عليه الكشف ويخلفه بالطلاق والعناق والصدقة كايमान ببيعة
السلطان ولا يخلف قاضا حدا بغير حق ولا يخلف الا بالله **السابع**
ياخذ المجرم بالتوبة فمها ويقهر له من الوعيد حتي يعود اليها طوعا
ويتوعدده بالقتل فيما لا يجب فيه القتل لانه ارهاب لا تحقيق
ويجوز ان يحقق وعيده بالادب دون القتل بخلاف القضاة **الثامن**
ان له سماع شهادة اهل المصرو من لا يجوز ان يسمع منه القضاة اذا
كثر عددهم **التاسع** ان له النظر في الموابات وان لم يوجب عرفا
ولا حدا ثم ان لم يكن بواحد منهما اثر يسمع قول السابق بالدعوي وان
كان باحدهما اثر فقبل ببداء بسماع دعوي ذي الاثر وقال الاكثر ان
يبداء بسماع السابق والمبتدي بالمواثبة اعظم جرما وتاديبا ويختلف
تاديبهما باختلافهما في الجرم وباختلافهما في الهيئة والتساوي وان
راي المصلحة في قمع السفلة باشتغالهم بجرايمهم ساغ له ذلك وهذه
الاجوه يظهر بها الفرق بين الامراء والقضاة قبل ثبوت الجرائم
لاختصاص الامراء بالسياسة واختصاص القضاة بالاحكام واما
بعد

بعد ثبوتها بالافرار او بالبينة فيستوي في اقامة حقوقها الامراء
والقضاة **وفي معنى الاحكام** اعلم ان للقضاة نقاط كثيرة من هذه الا
مورا تاسماع القاضي قذف المتهم من اعوان الامارة فقد استحسنوا
للقاضي ان يتخذ كاشفا قد ارتضاة يكشوف له عن الاحوال الشهود في
السري وينقل منه ما نقل اليه **وقيل** اهل الدين والامانة والعدالة
ويستعين بهم علي ما هو سبيله ويقوي بهم علي التوصل الي ما اتبوا
به وقد اجازوا المرح بواحد عدل اذا كانت عدله القاضي واجازوا
للمرح في السري وقيل للقاضي ذلك من العدل الواحد وهذا خروج
في اعوان الامارة واما مراعاة بشواهد الحال فيجوز للقاضي ذلك
قال وقد ذكرته في باب الحكم بالقراين والدلائل واما تعجيل حبس
المتهم للاستبراء والكشف فقال بعضهم من اتى القاضي متعلقا برجل
يرميه بدم ولبية فان القاضي اذا جاءه مثل هذا فان المدعي يحتاج
الي ان يثبت انه ولي الدم فاذا ثبت يسأله هل له بيينة علي دعواه
فان ادعي ذلك من يومه او من الغد يحبس المدعي عليه وقد حبس
عليه الصلوة والسلام رجلا في تهمته دم يوما وليلة وان لم يحض
بيينة علي الدم فهو علي ضربين ان كان المدعي عليه متهما اطيل حبسه
علي ما يراه الحاكم وان كان غير متهم فاليومين او نحوه فان اتى

طالب الدم في تلك المدة بسبب قوى سقط هذا الحكم ووجبت الزيادة
في حبسه علي ما يراه واما ان يجوز له مع قوة التهمة ضرب المتهم ضرب
تغزير فذلك يجوز للقاضي تعاطيه وسياتي ذلك في الدعاوي علي
اهل التهمة والعدوات ولكنه لا يخرج بذلك عن صفة ضرب الحدود
ولا ينافيهم بغير العقوبات الشرعية وقد مر في الفصل الاول بعض
من هذا واما ان له فيمن تكررت منه الجرائم ولم ينزجر بالحدود
ان يستديم حبسه فذلك مما يفعله القاضي قال في باب من يحبس
من قضاء الخلاصة والبرازية والدعاوي يحبسون حتي تعرف توبتهم
وايضا الاغلاظ علي اهل الشر والقع والاحذ علي ايديهم مما يصلح به
العباد والبلاد ويقال من لم يمنع الناس من الباطل لم يحملهم علي
الحق واما ان له احلاف المتهم باختبار حاله وانه ان يخلفه
بالطلاق والعناق فان للقاضي ان يحلف المتهم وهو مشهور المذهب
وفي وقف القنية عن المحيط وان اخبروا انهم اتفقوا علي البتيم
او الضبعة من انزال الارض كذا وبقي في ايدينا كذا وان عرف بالامانة
يقبل القاضي الاجمال ولا يجبره علي التفسير شيئا فشيئا وان كان متهما
وهي المسئلة يجبره القاضي علي التفسير شيئا فشيئا ولا يحبس ولكن
يحضر يومين او ثلاثة ويخوفه ويهدده ان لم يفسر فهذا نص
علي

علي ان له احلاف المتهم مطلقا مع زيادة التهديد والتخويف وهي من
السياسة الحسنة واما كون اليمين بالطلاق في الفناوي الخليو با
لطلاق والعناق والايمن المفلظة لم يجوزها اكثر مشايخنا فان
مسته الضرورة يعني ان الرأي الي القاضي ذكره في الخلاصة واما
شهادة اهل السجن فان للقاضي ان يقبل ذلك عنه للضرورة ذكره
في باب القضاء في شهادة غير العدول وللضرورة في معين المحكام واما
ان له النظر في الموابات فمسائل المذهب تدل علي ان له ذلك ذكره
في معين المحكام في الفصل الرابع في الدعاوي بالتهم والعدوات
والمدعي عليه منقسم الي ثلاثة اقسام الاول ان يكون المدعي عليه
بذلك بريئا ليس من اهل التهمة كما لو كان رجلا صالحا مشهورا
فهذا النوع له لا يجوز عقوبته اجماعا واما المتهم له بذلك فيعاقب
له صيانة لتسلط اهل الشر والعدوان علي اعراض الابرار والصلحاء
ومما يؤيد ما ذكرنا ما وقع في شرح البحر بدعي ابي حنيفة رضي الله عنه
فمن قال لغيره يا فاسق يا لص ان كان من اهل الصلاح ولا يعرف
ذلك يغزر القاذف وان كان بهذه الصفة وكان يعرف به لم يغزر
القسم الثاني وهو المتهم بالجور كالسرق وقطع الطريق والقتل
والزنا وهذا القسم لا بد ان يكشفوا ويستقصي عليهم بقدر تهمتهم

وسهرتهم بذلك وربما كان بالضرب والمحبس دون الضرب على قدر
ما اشتهر عليهم **وفي حديث فتاوى قاضيان** ومن يتهم بالقتل
والسرقة وضرب الناس يحبس ويختلف في السجن الى ان يظهر التوبة
قال ابن القيم الجوزي ما علمت احدا من ائمة المسلمين يقول ان هذا
المدعي عليه بهذه الدعوى وما اشتهر بها يختلف ويرسل بلا حبس ولا
محض وليس تخليفه وارساله مذهب احد من الائمة الاربعة
ولا غيرهم ولو حلفنا كل واحد منهم واطلقناه وخليتنا سبيل العلم
باشتهاره بالفساد في الارض وكثرة سرقاته وقلنا لا نأخذه الا
بشاهدي عدل كان مخالفا للسياسة الشرعية ومن ظن ان في الشرع
تخليفه وارساله فقد غلط غلطا فاحشا لنصوص رسول الله
صلي الله عليه وسلم ولاجماع الامة ولاجل هذا الغلط الفاحش
يجري الولاة على مخالفة الشرع وتوهموا ان السياسة الشرعية
قاصرة عن سياسة الخلق ومصلحة الامة فتعدوا حدود الله وجروا
عن الشرع الى انواع من الظلم والبدع في السياسة على وجه لا يجوز
وسبب ذلك الجهل بالسرعة وقدمت عنه عليه الصلوة والسلام
ان من تمسك بالكتاب والسنة لن يضل وقد تقدم في اول الباب من
افعال رسول الله صلي الله عليه وسلم ما يدل على عقوبة المتهم حبسه

واعلم ان هذا النوع من المتهمين يجوز ضربه وحبسه لما قام على ذلك
من الدليل الشرعي ذكره في معين الحكام وفيه ايضا عن الايضاح رجل
دخل على رجل في منزله فبادره رب المنزل فقتله وقال انه داعي
دخل على ليقتلني فان كان الداخل معروفا بالارتعاض لم يجب القصاص
وان لم يكن معروفا وجب **وفي جنات مجمع الفتاوى وسرقة البزازية**
رجل قتل رب الدار وبرهن انه كابر فدمه هذرا وان لم يكن له بيينة
ان لم يكن المقتول معروفا بالسرقة والشر فقتل رب الدار قصاصا
وان كان متهما به في القياس لا يقتص وفي الاستحسان يجب الدية
في ماله لان دلالة الحال اورثت شبهة في القصاص لافي المال **وفي**
المضمرات وجد قتيل في دار قال ربها قتلته لانه اراد اخذ مالي
وعلى المقتول سيما السراق وهو متهم في ذلك فعن ابي حنيفة
لا شيء على رب الدار وفي مواضع اخر عليه الدية دون القصاص
وفي معين الحكام عن بعض الاحكام اذا وجد عند المتهم بعض المتاع
المسروق واذا في المتهم انه اشتراه ولا بيينة له فهو متهم بالسرقة
ولاسبيل للمدعي الا فيما في يده وان كان غير معروف بذلك فعلى
السلطان حبسه والكشف عنه وقدمت عنه عليه الصلوة والسلام
انه حبس في بئمة وان كان معروفا بالسرقة فانه يطل في حبسه

حتى يقر وفيه ايضا اذا كان المذعي عليه متقما قال بعضهم يمتحن بالسجن
بقدر رأي الامام وكتب عمر بن عبد العزيز انه يحبس حتى يموت يعني اذا لم
يقر وبه تهمة قال ابو الليث السمرقندي ووقع في بعض الكتب فيمن سرق
له متاع فاتهم رجلا معروفا بذلك يحبس لان حبسه بصرف اذاه عن الناس
لتكرره منه مع اصراره على الانكار واتلاف اموال الناس وقد تقدم
عن الخلاصة والبرازية ان الدعاء يحبسون حتى تعرف توبتهم **وفي معنى**

الحكام اذا رفع الي القاضي رجل يعرف بالسرقه والدعارة فادعي عليه
ذلك فحبس لاختبار ذلك فاقرب في السجن بما ادعي عليه فذلك يلزمه
وهذا الحبس خارج عن الاكراه **ثم قال في شرح التجريد** في مثله وان
خوفه بضرب سوط او حبس يوم حتى يقر فليس هذا باكراه **وقال**
محمد وليس هذا في وقت ولكن يحبس الى مجي الاعتماد منه لان الناس
متفاوتون فيه ضرب ناس يفتهم بحبس يوم والاخر لا يفتهم به لتفاوتهم
في الشرف والدانة يتفوض ذلك الى راي القاضي في زمانه فينظر ان
راي ذلك اكراه فقلت عليه رضاه ابطال والا فلا هذا في الاموال اما لو
اكراه علي لا قرار بجدا وقصاص فلا يجوز اقراره **وفي خزانه المفتين**
ولو اكراه بقتل او جراحة او قيدا وحبسا وضرب يخاف منه تلف عضو
او نفسه علي ان يقر لرجل بمال لم يجبر ولو اكراه بحبس يوم او ضرب
سوط

سوط علي قرار لرجل بالف درهم فاقوله جاز وهذا اذا كان الرجل من
اوساط الناس اما لو كان من الاشراف او من كبار العلماء او الرؤساء بحيث
يستكلف عن ضرب سوط او حبس يوم او ساعة لم يجز **وفي اكراه مجمع**
الفتاوي عن الاخيرة وفي الاكراه البرازية ايضا المكروه باخذ مال الغير
ورفعه الي المكروه انما يسعه اذا كان المكروه حاضرا وان كان غائبا وقت
الاخذ ان كان معه رسوله وخاف المكروه من الرسول مثل ما يخاف من
مرسله له ان لا يأخذ وان لم يكن عنده رسوله او كان ولكن لا يخاف
منه ليس له الاخذ اذا الكره زائلا حقيقة لكنه يخاف عودته وبه لا
يتحقق الاكراه وفي شرح الزاهدي عن شرح الترخسي المكروه علي الاخذ
والرفع الي المكروه انما يسعه مادام حاضرا عنده المكروه فان كان
ارسله ليفعله فخاف ان ظفر يفعله ما توعدده لم يحل له الاقدام علي
ذلك لزوال القدرة والاجاء بالبعد منه وبهذا تبين انه لا عذر لاعوان
الظلمة في اخذ اموال الناس عند غيبة الامرين وتعللهم بامرهم والخوف
من عقوبتهم ليس بعذر الا ان يكون رسول الامر معه علي ان يرده
عليه فيكون بمنزلة حضور الامر **وفي القنية** قال المديون لدايته
اوقع الي القبالة واقرب عند الناس انه لاشئ لك علي والافول ان
في يدك ذهب شمس الملك فدفع القبالة واقرا انه لاشئ عليه فهذا

معنى الاكراه وله ان يدعى دينه عليه وكان هذا الجواب عقيب اخذ شمس
الملك ومصادرته وقتله وكان خباء امواله عند الناس وكل من يخبر
عنه الفمازات عنده ماله يأخذ ويؤدي ويطلب منه ذلك بمجر اخباره
بغير حجة معتبرة وكان ذلك الزمان زمان الخوف الشديد من هذا
القول **وقال صاحب القنية** فعلى هذا تخويفهم بالغمزاة وجد مال القاض
عند السرة وعما لهم بعد الفتنة في معنى الاكراه ايضا الى ان تسكن هذه
الفتنة ويعول الامر في الاموال والازواج وفيها ايضا تزوج امرأة
سرا واراد ان تبرأه عن المهر فدخل عليها اصدقاؤه وقالوا لها
اما ان تبرأ من المهر والافلنا للشحنة كرقبتم ايشان فيسود وجهك
والمسئلة بحالها فليس باكراه ولو قال ادفع للظالمين مائة دينار فيضربوك
ويفعلون في حقك كذا وكذا من انواع المضار والافاقر لي بجمال او قال
بيع لي كذا فخاف ذلك الغير منه الاستيلاء المفخا عين والترك في زمانا
فباع اوراقه ينفذ لان هذا تخويف فمن بوعدة ذلك والظان انه لا يبدل
المائة لهم وبقي ههنا امر مهم وهوان الاكراه هل يتحقق في مجلس
القاضي او لا ذكر في صلح البرازية وجمع الفتاوى والمستقي ومقطعات
صلح الظهيرية ولو صالح المحبوس في السجن لتهمة سرقة ونحوها ان
كان حبسه الوالي وصاحب شرط فالصلح باطل وان كان القاضي

فالصلح جائز علل في الاول في بعضها بقوله لانه مكره وفي بعضها لان الغالب
انه حبس ظلما وفي الثاني في بعضها بقوله لان الغالب انه يحبس بحق
وفي بعضها بقوله لانه لا يحبس الا بالحق **وفي اكراه فتاوى قاضيان** ولو
اكره القاضي رجلا ليتربا بالسرقة او يقتل رجلا عمدا او قطع يد رجل عمدا فاقتر
بقطع يده او قتله فقطعت يده او قتل ان كان لموصوفا بالصلاح معروفا
به يقتض من القاضي وان كان متهما بالسرقة معروفا بها او بالقتل في القياس
يقتض من القاضي ولا يقتض استحسانا فيها نقل من الكتب اشارة الى
ان الاكراه لا يتحقق في مجلس القاضي وفيما نقل عن فتاوى قاضيان
اشارة الى تحققه في مجلس القاضي الا ان يقال انه انزل بذلك وطلاق
القاضي اذا حكم بباطل ينزل ولا يكون حكمه شبهة ونص في الايضاح
شرح اصلاح الوقاية وكثر الفقه وشرح الجمع والاختيارات ان
الفتوى على ان القاضي اذا فسق ينزل وصرح في الخلاصة والبرازية
وشرح الزيلعي ان الفتوى على قولهما في تحقق الاكراه من غير السلطان
وفي معنى الحكم علي وفق ما ذكره ابن قيم الجوزي اختلفوا في ضرب
المتهم وحبسه فقال جماعة من اهل العلم انه يضربه ويحبسه الوالي
والقاضي ويدل على ذلك ما ذكره ابن حبيب من المالكية **قال** اي
هشام ابن عبد الملك قاضي المدينة برجل متهم خبيث معروف

بالصبيان وقد نعت بعلام في الزحام وبعث الي مالك يستثيره فيه
فامر مالك القاضي يعقوب بنه فضربه اربع مائة سوط وبه قال احمد
ابن حنبل وقال بعض الشافعية علي ما ذكره الامام الماوردي في الاحكام
السلطانية والامام القرافي في الذخيرة في الباب الرابع عشر يضر به
ويحبسه الوالي دون القاضي وذهب الي ذلك جماعة من الحنابلة
ووجه ذلك عندهم ان الضرب المشروع هو ضرب الحدود والتفريق
وذلك انما يكون بعد ثبوت اسبابهما وتحققهما فيتعلق ذلك
بالقاضي وموضوع ولاية الوالي لمنع من الفساد في الارض ومنع
الشروع والعدوان وذلك لا يمكن الا بالعقوبة للمتهمين المعروفين
بالاجرام بخلاف ولاية الحكام فان موضوعها يصل الحقوق
واثباتها فكل وال امر بفعل ما فوض اليه وحمايتها سب قصة هشام
بن عبد الملك قاضي المدينة في قصة الرجل المذكور ما وقع في الخلاصة
في رجل خدع امرأة رجل حتي وقع الفرقة بينها وبين زوجها وزوجها
من غيره او خدع صبية فزوجها من رجل يجلس حتي يردّها او
يموت في السجن وهو وان كان اسلم العقوبات الا ان بعضهم قال
السجن من العقوبات البليغة لانه سبحانه وتعالى قرنه في قوله
الا ان يسجن او عذاب اليم شديد مع العذاب الاليم ولا شك ان
السجن

السجن الطويل عذاب واعلم ان الولايات تختلف بحسب العرف والا
صطلاح كما تقدم في كلام ابن قيم الجوزي ان عموم الولايات وخصوصها
ليس له حد في الشرع وان ولاية القضاء في بعض البلاد وبعض الاوقاف
يتناول ما يتناول اهل الحرب وبالعكس وذلك بحسب العرف والا
صطلاح والتخصيص في الولايات فان كان القضاء في قطر اخرج
من تعاطى هذه السياسة نفا وعرفا فليس للقاضي تعاطي ذلك والا
فله ان يفعل ذلك لانها دعوى شرعية حكمها الاختيار بالحبس والضرب
فيسوغ له فيها الحكم كغيرها في الحكومات وفي **ادب القاضي** من خلاصة
الفتاوي نقلا عن الفتاوي وفي البرازية ايضا اطلق بعض المشايخ
الذهاب الي باب السلطان والاستعانة باعوانه او لا استيفاء
حقه قبل العجز عن الاستيفاء وبالقاضي لكن لا يفتي به الا اذا عجز
بالقاضي وبعض المشايخ لم يطلق له ذلك وقالوا ان ذهاب الي السلطان
او لا واخذ تابعه ازيد مما ياخذ مؤكل القاضي يلزمه ضمان الزيادة
وهكذا في باب نصاب الفقه **ذكر في ادب القاضي** من قنية الفتاوي
عن المحيط ولو ذهب الي باب السلطان وذهب بتأييد احضار
خصمه فاخذ عنه زيادة علي الرسم يرجع الخصم الي المدعي بتلك الزيادة
ان ذهب الي باب السلطان ابتداء فان ذهب الي باب القاضي

اولا وعجز من استيفاء حقه في المحكمة لا يرجع **وفي المضمرات** اذا عجز عن
استخراج الحق من المطلوب ليس له ان يستعين بالوالي ومعونته
المعين علي المتمرد في الاصل **الفصل الخامس** في ان يكون المتهم مجهول
الحال عند الحاكم والوالي لا يعرفه ببر ولا بفجور واذا ادعي عليه شبهة
يجب حتى يتكشف حاله وهذا حكمه عند عامة علماء الاسلام المنصوص
عليه عند اكثر الائمة انه يجب له القاضي والوالي **واعلم** ان التعزير
يجوز فيه العفو والشفاعة فان تعذر التعزير بحق السلطنة وحكم
التقويم ولم ينطق ولم يتعلق في حق الادمي جاز لولي الامر ان يراي
حكم الاصلح في العفو والتعزير وجاز ان يشفع فيه من يسأل
العفو عن المذهب روي عنه عليه الصلوة والسلام انه قال اسفوا
علي ويغفر الله علي لسان نبيه بما يشاء فان تعلق بالتعزير بحق
الادمي كالتعزير في الستم والضرب ففيه حق للمستوم والمضروب
وحق السلطنة التقويم والتهذيب فلا يجوز لولي الامر ان يسقط
بعفوه حق المستوم والمضروب وعليه ان يستوفي له حقه من
تعزير الشاتم والضارب فان عفي للمستوم والمضروب كان لولي
الامر بعد العفو علي خبارة في فعل الاصلح من تعزيره تقويما
او الاصلح عنه عفو فان تعافى عن الستم وعن الضرب قبل الترافع
اليه

اليه سقط من التعزير بحق الادمي واختلاف في سقوط حق السلطنة
والتقويم عنه علي وجهين احدهما وهو قول ابي عبد الله الزهري
قد سقط وليس لولي الامر ان يعزره فيه لان حد القذف اغلظ
ويسقط حكمه بالعفو فكان حكم التعزير اسقط والثاني وهو الاظهر
ان لولي الامر ان يعزره مع العفو قبل الترافع اليه كما يجوز ان
يعزره مع العفو بعد الترافع مخالفة للعفو عن حد القذف في **بعض**
الموصفين لان التقويم من حقوق المصالح العامة ولو نشأتم او **بعض**
توابع والدع ولده سقط تعزير الوالد في حق ولده ولم يسقط
تعزير الولد في حق والده كما لا يقتل الوالد بولده ويعقل الولد بوا
لده وكان تعزير الوالد مختصا بحق السلطنة وهو التقويم ولا
حق فيه للولد ويجوز لولي الامر ان ينفرد بالعفو عنه فكان تعزير
الولد مشتركا بين حقوق الوالد وحقوق السلطنة فلا يجوز لولي
الامر ان ينفرد بالعفو مع مطالبة الوالد به حتي يستوفي له
ذكره في الاحكام للماوردي **وفي حدود الخلاص** قال سمعت من
ثقة ان التعزير باخذ المال ان رأي القاضي او الوالي جاز ومن جملة
ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال **وفي حدود البراءة**
التعزير باخذ المال ان كانت المصلحة فيه جائز قال مولانا خاتمة

المجتهد بن ركن الدين الزنجاني الخوارزمي ومعناه انه يأخذ ماله ويؤدّه
فاذا تاب يردّه عليه كما عرف في خيول الثغاة وسلاحهم وصوبه
الامام ظهير الدين التمرناشي الخوارزمي قالوا ومن جملته من لا يحضر
للمجاعة يجوز تعزيره باخذ المال **وفي الاحكام السلطانية** للامام الماوردي
ويجوز ان يصلب في التعزير حيا قد صلب عليه الصلوة والسلام رجلا
علي جبل يقال له ابوقتاب ولا يمنع اذا صلب من طعام وشراب ولا من
وضوء للصلوة ويصلي مؤميا ويعيد اذا ارسل ولا يتجاوز صلبه
ثلاثة ايام ويجوز في مكان التعزير ان يجرد من ثيابه الا قد رما
يستعورته ويستهر في الناس وينادي عليه بذنبه اذا تكرّر منه
ولم يقلع عنه وان يخلق شوهة للحيته واختلف في جواز تسويد
وجهه فجوّره الاكثرون ومنع منه الاقلون **وفي حدود دمج الفتاوى**
التعزير الواجب حق الله تعالى بل اقامته لكل احد لعلة النيابة عن
الله تعالى **وفي حدود القنية** في شكل الاثار واقامة التعزير
الى الامام عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد والشافعي والعمري
ايضا قال **الطحاوي** وعندي ان العفو للذي جني عليه لا الى الامام
قال رحمه الله تعالى ولعل ما قالوه في التعزير الواجب حق الله تعالى
بان ارتكب منكرا ليس فيه حد مشروع من غير ان يجني علي انسان
وما

وما قاله الطحاوي فيما اذا جني علي انسان وعن ابي بكر خواهر راده
في السير الصغير ان التعزير الى الامام كما ذكره الطحاوي وعن شمس
الايمّة الحلواني التعزير من حقوق العباد حتى يسقط بالعفو ولا
يبطل بالتقادم ويصح فيه الكفالة وغير الولي يحكم اقامته كالمولي
في عبده والزوج في زوجته وكذا من عليه التعزير اذا قال لرجل اقم
علي التعزير ففعل ثم رجع الى القاضي فان القاضي يحسب بذلك
التعزير الذي اقام بنفسه وعن النوازل قال ابو بكر اساعبه لا
يعزّره ولا كن يرفعه الى القاضي وقال ابو الليث هذا خلاف قول
اصحابنا وله التعزير دون الحد وبه نأخذ وكذلك امرته لان الله
تعالى قال واضربوهن وعن ظهير الدين المرعشي رأي غيره علي
فاحشة موجهة للتعزير فعزّره بغير اذن المحسب للمحسب ان يعزّر
المعزّرات عزّره بعد الفراغ منها قال رحمه الله قوله ان عزّره
بعد الفراغ منها اشارة الى قوله انه لو عزّره حال كونه مشغولا بها
فله ذلك وانه حسن لان ذلك نهى عن المنكر وكل احد ما موربه وبعد
الفراغ ليس ان ينهي منهم لان النهي عما مضى لا يتصور فيتم تعزير
وذلك الى الامام وعن شرح السرخسي وبرهان الدين صاحب
المحيط حكم العورة في الركبة اخف من الفخذ حتى لو راها مكشوف

الركبة ينكر عليه برفق ولا يئازع ان لم ينج وان رآه مكشوف الفخذ ينكر
عليه بسعنف ولا يضربه ان لم ينج فيما انكره ولم يمنع عما انكره عليه وان
رآه مكشوف السوء امر بستره وادبه علي ذلك ان لم ينج وقد استدل
بعضهم بهذا ان لكل احد اقامة التعزير وهذا لا يستقيم لانه انما امره
به حال كونه كاشفا لعمورته وانه مملوك لكل احد **وفي حدود جمع الفتاوى**
سئل الهندواني ان رجلا وجد رجلا مع امراته ايجل له قتله قال
ان كان يعلم انه ينزجر بالضياح والضرب بما دون السلاح لا يقتله
وان علم انه لا ينزجر الا بالقتل حل قتله وان طأوعته المرأة حل قتلها
ايضا هذا تنصيص منه علي ان الضرب تعزير يملكه الانسان وان لم
يحتسبا وكذا القتل ثم وجدت المسئلة من المنتقى عن ابي يوسف **وفي**
جامع الفتاوى ان الاصل في كل شخص اذا رآني مسلما يزني ان يجل
قتله وانما يمنع خوفا من ان يقتله ولا يصدق في قوله انه
زني وهكذا في حدود البرازية وفيها ايضا نص ائمة خوارج
ان اقامة التعزير حال ارتكاب الفاحشة بجور لكل احد **وفي**
جنايات معراج الدراية قاضيان ^{نسخة} قبيل القود فيما دون
النفس فان قتل رجلا فادعي انه كان يزني بامرأته وكذبه الولي
فلا بد من بينة قيل يكن شاهدان لان البينة علي وجوده مع المرأة

وقيل ياتي باربعة لانه قد روي عن علي كذلك **وفي شرح النجم الواقع**
نقل الشافعي علي من قتل محصنا ثم قال وجدته يزني بامرأتي او جاريتي
او يلوط بابني مقيما بينه وبين الله تعالى لا قصاص ولا دية وفي
الظاهر لا يصدق ان انكر وفي القتل كذلك فان اقام القاتل اربعة
علي زناه سقط القود واستدل الشافعي لهذا بما رواه عن سعيد
بن المسيب ان رجلا وجد مع امراته رجلا فقتله وقتلها فاشكل
القضاء فيها علي معاوية فارسل الي ابي موسى ان يسأل عليا عنها
فسأله فقال علي عزمت عليك ان تحبوني من سالك عن هذا فقال
معاوية كتب بها الي فقال علي اي ابو الحسن ان لم يات باربعة
شهادة فلا يسقط برئيه **وفي جنائيات مشتمل الاحكام** عن العناية
وجد رجلا اجنبا مع امراته او محاربه او امته فزني بينهما علامة
المهر كالقبلة او اللبس واللعب فلما ان يقتلها ان طوعا ولا قتل
المكره ولا حاجة الي البينة واليمين تقدم مقام البينة ولا يفعل هذا
الا عند فوران الغضب بالتقادم **وفي سرقة البرازية** ولو استكره
رجلا امرأة لها قتله وكذا الغلام وهو المأخوذ وان قتله فدمه
هدر اذا لم يستطع منه الا بالقتل وهكذا في المضمرات وجمع الفتاوى
في آخر الجنائيات **وفي سرقة البرازية** في المنتقى عن الامام اذا ادركت

في جنائيات مشتمل الاحكام
عن العناية
وجد رجلا اجنبا مع امراته او محاربه او امته فزني بينهما علامة
المهر كالقبلة او اللبس واللعب فلما ان يقتلها ان طوعا ولا قتل
المكره ولا حاجة الي البينة واليمين تقدم مقام البينة ولا يفعل هذا
الا عند فوران الغضب بالتقادم

القص وهو ينقب لك قتله قال محمد ان قتله عزم الآية في ماله وقال
الثاني حذره فان ذهب فيها والاهدرًا فان دخل بيتك فحفت
ان يبدأك بضربا وخفت ان يرميك فارمه ولا تحذر قال محمد ولو
دخل دارا ولا سلاح معه ورتب الدار يعلم انه يقوى على اخذ ان يبيت
الا انه يخاف ان ياخذ بعض متاعه ولا يقدر عليه وسعه ضربه وقله
وفي اخر كراهية البرازية قصد ماله ان عشرة او اكثر له قتله وان
اقل قابله ولا يقتله وهكذا في الظهيرة عن اجناس الناطفي ايضا
ان اللص طلع على حايظ فيه ملاءة خاف ربه الحايظ انه لو صاح
به ياخذها وينقلب قال بعضهم له ان يرميه ان لم يكن اقل من
عشره وقال ابو الليث من اصحابنا لم يقدر وابتعدوا التقدير بل قالوا
له ان يرميه على كل حال وفيها ايضا دخل دار غيره يريد اخذ متاعه
او اخذه واخرجه قتله مادام المتاع معه لقوله عليه الصلوة والسلام
قاتل دون مالك وان رمي به لا تقتل **وفي حدود القنية** انهم الجيران
جارهم انه سكران فاجتمعوا الطلبة مع امام المحلة والمؤذن وغيرهم
ودخلوا بيوت المسلمين بغير اذنهم وطلبوا الزوايا والرفوف
والسطوح في كل بيت ففعلوا ذلك ولم يجدوا احدا يعزرون
وقال غيره ليس لهم ذلك يمنعون اسد المنع **وفي المنقي** اذا سمع

في داره صوت المزمار فادخل عليه لانه لما سمع الصوت فقد
اسقط حرمة داره **وفي حدود البرازية** وغصب النهاية و
معراج الدراية ذكر صدر الشهيد عن اصحابنا انه يهدم البيت
عليه من اعتاد الفسق وانواع الفساد في داره حتى لا باس بها
لهجوم علي بيت المفسدين وقيل يراق العصير ايضا علي من
اعتاد الفسق ايضا وان قبل الاستداد وجم عمر رضي الله عنه علي
ناحية في منزلها وضربها بالذرة حتى سقط خمارها فقبل له فيه
قال لاحرمة لها بعد اشتغالها بالمحرم والتحقت بالاماء وروي
ان الفقيه ابا بكر البلخي خرج الي الرستاق وكانت النساء علي
سط النهر كاشفات الرؤوس والذرع فقيل له كيف فعلت
هذا فقال لاحرمة لهن انما اشك في ايمانهن كما نهت حرييات
وهكذا في جنابات مجمع الفتاوى **وذكر في كراهية البرازية والواقعا**
الحسامية بعلامة فتاوى اهل سمرقند ويتقدم املاء للعدو
علي مظهر الفسق بداره فان كف فيها والاحبس الامام او اذبه
اسواط او ازعمه عن داره اذا الكل يصلح تعزيرا **وعن عمر رضي الله**
تعالى عنه احرق بيت الحار **وعن الصغار الزاهدي** الامر بتخريب
دار الفاسق **وفي الفصل الثاني** من قضاء الخلاصة والبرازية

هم عمر رضي الله تعالى عنه بيت رجلين بلغه ان في بينهما شرا باقوا
في بيت احدهما وهم بيت نايحة بالمدينة واخرجها وعلاها بالدره
حتى سقط حمارها وعن هذا قالوا اذا سمع صوت فساد في منزل
انسان هم عليه وفي مسائل العذر من اجارات البزازية المستاجر
اظهر انواع الفسق في الدار المستاجرة حتى السحر لا يخرج الاجر
ولا الجيران من الدار ولكن يمنع اشد المنع فان اعلن وسمع
الصياح في داره فقد اسقط حرمة نفسه فيجوز التسور والادخول
بلا اذن للتأديب **وفي الفيض للإمام الكركي** لو سمع صوت
الفنا والمزامير والمعارف في دار يدخل عليهم بغير اذنهم
لان المنع عن ذلك فرض ان استطاع **وفي حدود القنية**
له حمامات مملوكة بطيرها فوق السطح مطلقا على عورات
المسلمين ويكسر زجاجات الناس برمي تلك الحمامات
يعزروا يمنع اشد المنع فان لم يمنع ذبحها المحتسب **وفي**
غصب النهاية ومعارض الداراة عن الزخيرة والمعني وبيتان
الفقيه ابو الليث **الامر بالمعروف** علي وجوه ان كان يعلم
باكبر رايه انه لو امرهم بالمعروف يقبلون ذلك منه
ويبتعدون عن المنكر فالامر واجب عليه ولا يسهو تركه
ولو

وعادها

ولو علم باكبر رايه انهم لو امرهم بذلك قد فوه وشتموه فتركه
افضل وكذلك لو علم انهم يضربونه ولا يصبر على ذلك ويقع
بينهم عداوة ويهيج منه القتال فتركه افضل ولو علم انهم
لو ضربوه صبر على ذلك ولم يشك على احد فلا بأس به فهو
مجاهد ولو علم انهم لا يقبلون منه ولا يخاف منهم ضربا
وشتما فهو بالخيار والامر بالمعروف واجب وفرض اذا
غلب على ظن الامر انه لو امره بالمعروف يترك الفسق وان غلب
على ظنه انه لا يترك لا يكون اثما بترك الامر تمت هذه الرسالة
المبسوطة الى المولي المرحوم دره افندي بعون الله وحسن
توفيقه وكان الفراغ منها صخرة يوم الخميس الثامن والعشرين
من صفر الحشر لسنة الف ومائة وخمسين من الهجرة النبوية علي
صاحبها افضل الصلوة واكمل التحية بالبلدة الطيبة القسطنطينية
حماها الله من مفسد الزمان ومكائد الخدثان وكان الاتمام
المذكور علي يد اضع العباد واحوجههم الى الله يوم التناد المقتر
الى رحمه ربه الحليم عبده سليم غفر الله لهما واليه واحسن اليهما
واليه ولت قرأ فيها ودعا لهم بالمغفرة بقلب سليم **تمت**

مسئله هند جنون مطبق ايله مجنونه اولدوقده زوجي زيد
ايله اناسي زينبدن غيري كمسه سي اوليوب زيد هندك
مالي اتلاف احتمالي اولغله حاكم هنده زينبي وصي نصب
ايدوب هندك مالي زينبه حفظ ايتدرمكه قادرا اولوري
الجواب اولور زيد مالندن بيك غروشي افرازا اولوب
فلان چشمه نك صوبينه ضم اولنان صوبولنه صرف اولنه
وبو وصيت وتنفيذنه عمروي وصي نصب ايدوب بعده
زيد مصرافوت اولوب ثلث مساعدا اولغله عمروي بيك غروشي
تركه زيد دن الوب بر صاحب الخيرك ملكندن افراز
واول چشمه نك صوبينه ضم اولنق ايجون اعداد ايلديكي
شومقدار صوبي شوقدر مسافه دن قنوات ايله كتوروي
اول چشمه نك صوبينه ضم ايتكم ايجون مقدار مزبورك بولي
مصرفنه قدر معروف صرف ايلسه مبلغ مزبوري عمروه
ضمان لازم اوليوب عمرو وصيت مرقومه لي تنفيذ ايتمش
اولوري **الجواب**

مسئله ما قول امام الهدي وعلامة الورى لزال مؤثرا بشايد الله
تعالى في الآخرة والاولي في مدرسة اوقافها قري ومزارع
وجه السلطان عز نصره نوايتها الي زيد عوضا عن عمرو و
يدعي انها مشروطة له بريد بذلك منع زيد من التصرف فيها
فهل له ذلك افتونا مأجورين **الجواب** ليس له ذلك ان
كانت تلك القري والمزارع مما يجرب فيه رأي السلطان شرعا
حرره الفقير محمد الشيرازي بستان زاده

مسئله بر زعامته برائله مستصرف اولان زيد فوت اولوب
اول زعامت زيدك فوتندن زيدك او علي عمروه برائله توجيه
اولندقد نكسره زيدك فوتندن برائله بكرة دخي توجيه اولسه
فتنقسينك براي ايله عمل اولور **الجواب** عمروك برائله
كتبه الفقير السيد مصطفى عني عنه

بوصورته بكرة عمروه سن زيدك فوتندن مقدم برائله بر بتماره
مستصرف ايمش سن اويله اوليجق زعامت مزبوره لي بن ضبط
ايدرم ديمكه قادرا اولوري **الجواب** اولماز كته الفقير السيد مصطفى عني عنه
وفي حاشية السراجيه عن مبسوط فتح الاسلام واذا مات من له
وظيفة في بيت المال لحق الشرع واعزاز المسلمين كامر الامامة

والتأذين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين وللميت
ابنا يرعون ويقيمون حق الشرع واعزاز الاسلام كما يراعي ويقيم
الاب فللامام ان يعطي ذلك لابناء الميت لا لغيرهم لمصالح مقصود
الشرع واجبار كسر قلوبهم والامام مربي الخلف الموفى باذن الشرع
والشرع امر بابقاء ما كان علي ما كان لابناء الميت لا لغيرهم خزانة
الروايات في باب بيت المال ومصارفه من كتاب الزكوة
مسئله بشاؤون نفر امردوبي ادب خدمتكار لريله روز وشب
سيرو هوا وزوق وصفاده اولان زيد مدرسي كندي حالنده
اولان عمروي سن بنم حتمده فلان ديمش سن ديوش سرعه
مراجعت ايتمدين يولده اخذايدون قتل قصدينه كندي
بچاق ايله اوروب ويا ننده اولان خدامه البته عمروي قتل
ايدك ديوا برام ايتمكل مزبور لرعروبي ضرب شديد ايله ضرب
ايوب اولم مرتبه سنه ايلتسه لرشعازيد مزبوره نه لازم
اولور الجواب حبس وعزل ابد ونفي بلدا اولنوب مرتبه جراحي
داخي كوريلوب اكا كوره موجبي اجرا اولمق لازمدر

زبره الفقير صنع الله عفى عنه

صورة مزبوره زيد مرقومه شرعا لازم كلن احكام اجرا اولمق
لازم كلذكده بعضي كس نه لرزيد معين وظهر اولوب اجرا احكام
شرعيه به مانع اولسه لرشعازيد مزبوره نه لازم اولور الجواب
انتم عظيم ايله انتم اولور لردينا و آخرت عذابنه مستحق اولور لر
زبره الفقير صنع الله عفى عنه

مسئله ما قول شيخ الاسلام وحلال مشكلات الانام مستغنا الله تعالى
دو الحلال والاكرام ببقائه الي يوم القيام فيما اذا وجد عند زيد
سكة دراهم زيوف فقال اني اخذتها من عمرو فاخذ حاكم السياسة
عمروا وعاقبه معاقبة شديده وقال عمرو قد اخذها زيد علي علمي
من بكر فهل يلزم علي عمرو بجزء قوله المعهود عقوبة عظيمة كالقتل
او ما يدانيه ام لا افتونا ما جورين يوم الدين **الجواب** بجزء ذلك
لا يلزم عليه شيء اصلا حرره الفقير محمد **وفي** الصورة المذكورة ان
كان حاكم السياسة قد اخذ ابنا عمرو ظلما بجزء داتهام ايسهم بما ذكر
واخذ منهم اموالا عظيمة من غير ان يثبت عليهم جرم اصلا فبعد
مدة هل يقدر ون علي استرداد هاتيك الاموال من ذلك الحاكم
ام لا افتونا ما جورين من الحي المبين **الجواب** نعم يقدر ون علي ذلك
حرره الفقير محمد عفى عنه

در بیان رسوم عادت اغنام و رسم اغل حال اخراج و عادت اغنام
خصوصاً منده فرمان پادشاهی بوجهه صادر اولشدر هر
دمیدن بوجهه مقطوع یوزا لیلی اچقه سی لوب یوز قرقاچی سی
خزیننه یه ضبط اولوب اوندا اچقه سی خراج جمعنه واران قوللر
الوب وجهه معاشلرینه صرف ایده لرا کر قدیمدن تعیین اولناندن
زیاده واریسه رفع اولنمیوب کماکان النور و عادت اغنام هر
قیوندن یکره بشار اچقه دخی جمع ایدن قوللر الوب من بعد
میری اچون بشار اچقه النور و هر اوجیوز قیوندن رسم اغل
بشار اچقه النور و هر یوز قیوندن یکره بشار اچقه دخی جمع
ایدن قوللر الوب من بعد بوا مردن زیاده و نقصان النمییه
و بوفرمان اولوب مالیه و دیوان هابون طر فندن حکملر
و برلشدن من جمادی الآخر **نقش** تاریخده بو بدعت سیئه یی
سنان پاشا ایلمشدر جوابین اخرتده ویره **قانون** عادت اغنام
بر قیوندن بشار اچقه النور و هر اوجیوز قیوندن رسم اغل
تیمار و بیکلر بیکلر و سنجاق بیکلر حواصلرندن و وقفدن ایکی
قیوندن بشار اچقه النور و هر اوجیوز قیوندن رسم اغل
اغیل قید اولند قدغه اغیل رسمی اوجیوز قیوندن بشار اچقه
النور

النور بومسوال اوزره قانون مقرر در **قانون** میری عادت
اغنامدن راس سنه ایریل اولنده در ماه ایریل اولندن سنه
ثانیه ده واقع اولان ایریل اولنه کلنجه هر کسک النده بمقدار
قیون بولنور ایسه قیون حق جمعنه مامور اولان لرد فتر ایدوب
قیون باشنه بر راقچه الور **قانون** زعماء واریاب تیمار و غیر بیک
عادت اغنام جمعی زمانی قیون تمام و ولت دو کدکدن صکره ماه
مایش ایچنده قوزی سیله عدا اولوب قانون قدیم بونلره ایکی
قیونه بشار اچقه النور مایسک اول کوی کیمک تحویلنه دو شمشیر
قیون حق انک اولور **قانون** ساداتدن و اصحاب مناصب و یا
لجمله پادشاه قولی اولنلردن اگر تیمار لوا و اگر علوفه لو عادت
اغنام عسکری یوزا لیلی قیوندن و یرمیوب بوندن زیاده سنک
و یرمک اچون احکام شریفه و یریلوب قانون اولشدر **قانون**
عادت اغنامک جمیع زمانی ماه مایش ایچنده صایلور اول زمان
معتبر در حالا مایش اولنه اعتبار اولنور و قوز و سیله عدا اولنور
قانون و اغیل رسمک زمانی قیون و ولی النور اچون اغیل
کیردو کی زمان معتبر در اوجیوز قیوندن قانون اوزره بشار اچقه
رسم اغیل الوب من بعد زیاده النمییه و بوفرمان عالی صادر اولشدر

قانون وينقروا يدندن سپاهي به رعيت يازلسه يكره بش
 اچمه اسپنجيه و تيجار طبر اغندن يور تسه لر عشر لر ين و اكر قيون
 اولسه رسم غنم كچه حاصل يازلد يسه اكاوير لر و كرمندن اولور
 رسم لر ين و بر لر **قانون** اسباب و رسم چغرى بره نلرك رسم جمعك
 زمانى حر من كتور لدوغى زمان اعتبار اولور **قانون** نامه در
 زمان حمزه پاشا و جلال زاده لطيفى كاتب جعفر چلبى پادشاه
 سرايندن اخراج اولمش نسخه دن استنساخ اولناندر
مسئله النصرايى اذا شهد في حادثة فتزكيتها بان يركبها مائة
 في دينه ولسانه و بده و يكون مع ذلك صاحب بقطعة اذا كان
 بهذه الصفة فالظاهر ان لا يكذب لان الكذب حرام في جميع
 الاديان كلها فاذا كان موصوفا بالامانة يكون عدلا ظاهرا
 واقعا حسامه

مسئله زيد عمرو مالكون بكرة شوقدر اچمه وير بعه بن ساكا
 ويره يم دمكله عمرو دخی مالندن بكرة اولقدر اچمه وير سه
 عمرو اولقدر اچمه لي زیده تضمين ايتيموب مبلغ مزبوري بکرت
 استرداد قادر اولوري **الجواب** اولماز
 كتبه اسحق الفقير عفى عنه

مسئله ولو قال هب لفلان الف درهم علي اني ضامن ففعل جازت
 الهبة ويضمن الامر للمأمور وللأمر ان يرجع في الهبة ولا يرجع
 الدافع **قاضيخان** في مسائل الامر بنقد المال من كتاب الكفالة
 كذا في البرازية في الثالث من كتاب الوكالة **مسئله** زيد عمرو
 بكرة اولان شوقدر اچمه ديني عمرو هك امر سز كندي مالندن
 تبرعا بكرة ادا ايلسه زيد مجرد عمرو دن المادم ديو مبلغ مزبوري بکرت
 استرداد قادر اولوري **الجواب** اولماز كتبه اسحق الفقير عفى عنه
مسئله وتبين انه قضى دين الغير من ماله بغير امره فيكون متبرعا
 من مديونات الذخيرة في الثاني



من كلام الامام الاعظم اني خيفة رعد الله تعالى

ودوسفه بواستي بسفهد فاكه انا كون له مجيبا
يزيد سفاهة وازداد حلما كعود زاد في الاحراق طيبا
ومن كلامه ايضا

نعيب زماننا والعيب فينا وما لزماننا عيب سوانا
ونفجوا في الزمان بغير ذنب ولو نطق الزمان بنا هجنا
وليس الذيب يأكل لحم ذيب وتأكل بعضنا بعضا عيانا
نمت

عجاست اهلنا من اهلها